م ٢٤١٢

متن الطوالع . مخروم

ع ١٥٠٥

٦٢٢٣٥

منطق

ونميز ماهيات غيرها فلا يخلو من ان يكون داخلا فيها او
خارجا عنها او مركبا منهما الاول اما ان يكون جميع
اجزايه وهو الحد التام او لم يكن وهو الحد الناقص والثاني
هو الرسم الناقص والثالث ان كان المميز داخلا
سمي حدا ناقصا ايضا وان كان بالعكس كما اذا تركب
من الجنس والخاصة سمي رسما تاما ان نقض عليه بان
مجموع اجزا الشي عينه والجز انما يعرف اذا عرف شيا
من اجزايه وبذلك الجز اما ان يكون هو او ما هو خارج عنه
والخارج انما يعرف اذا علم اختصاصه به وذلك موقوف
على معرفته ومعرفة ما يغايره من الامور الغير المتناهية
لك محال وبان المطلوب ان كان مشعورا به امتنع
تحصيله وان لم يكن مشعورا به امتنع طلبه واجيب عن الاول
بان الحقيقة متقدمة على الكل لا نفس الاشيا التي كل واحد

منها مقدم على شيء يمتنع ان يكون نفسه و معرفاته ومعرف الشيء
ليس بواجب ان يعرف شيئا من اجزايه اصلا لجواز استغنائها
باسرها وتعريف الموصوف متوقف على كون الوصف
المعرف بحيث يلزم من تصوره تصوره بعينه وذلك
انما يتوقف على اختصاصه وشموله في نفس الامر لا
على العلم بهما وهو ضعيف لان تقدم كل واحد لا يقتضي
تقدم الكل من حيث هو كل ومجموع ليلزم على
المغايرة ولو كانت الاجزاء باسرها حتى الصورية
معلومة كانت الماهية معلومة والا لم يفد التحديد
لو استلزم الخارجي تصوره تصوره فان كان تصورا
كان الملزوم متصورا فاستغنى عن التعريف وان
لم يكن متصورا امتنع التعريف به بل الجواب ان الاجزاء
على انفرادها معلومة والتحديد باحضارها مجموعة بحيث

يحصل

يحصل في الذهن صورة مطابقة للمحدود وكذا الرسم اذا كان
مركبا واما المفرد فلا يفيد وعن الثاني بان توجه الطلب
نحو الشيء المشعور به ببعض اعتباراته فلا استحالة الثالث
في بيان ما يعرف ويعرف به الحقايق اما ان تكون بسيطة
او مركبة وكل منهما اما ان يتركب عنه غيره او لا يتركب
فالبسيط الذي لا يتركب عنه غيره لا يحد ولا يحد به
كالواجب والذي يتركب عنه غيره يحد به ولا يحد
كالجوهر والمركب الذي لا يتركب عنه غيره يحد
ولا يحد به كالانسان والذي يتركب عن غيره يحد ويحد به
كالحيوان فالحد للمركب وكذا الرسم التام واما الرسم
الناقص فيشملهما **الفصل الثالث** في الحجج
وفيه مباحث **الاول** في انواع الحجج الدليل ما يلزم
من العلم به العلم بوجود المدلول فاما ان يستدل

بالكلي على الجزئي او باحد المتساويين على الاخر ويسمى
قياسا او بعكسه ويسمى استقراء تاما ان كان بجميع جزئياته
وناقصا ان لم يكن او بجزئي على جزئي اخر ويسمى
تمثيلا وقياسا في عرف الفقهاء والجزئي الاول اصلا
والثاني فرعا والمشترك جامعا وتاثيره يعرف تارة
بالدوران واخرى بالسبر او بغيرهما وقد استقصينا
الكلام في منهاج الوصول الى علم الاصول **الثاني**
في القياس واصنافه القياس قول مؤلف من اقوال
متى سلمت لزم عنه لذاته قول اخر وهو اما ان يشتمل
النتيجة او نقيضها بالفعل ويسمى استثنائيا او لا ويسمى اقترانيا
والاول هو ان يستدل بوجود الملزوم على وجود اللازم
او بعدمه على عدم الملزوم او بوجود احد المتعاندين
على عدم الاخر او بعدمه على وجوده فيكون مقدمة على

حاكمة

حاكمة بالملازمة بينهما ويسمى شرطية متصلة او بالمعانده
ويسمى شرطية منفصلة حقيقية ان تعاندا مطلقا ومانعة
جمع ان تعاندا صدقا ومانعة خلو ان تعاندا كذبا فقط واخرى
تدل على وضع الملزوم او المعاند مطلقا او صدقا او رفع
اللازم او المعاند مطلقا او كذبا ويسمى استثنائية والثاني
على ان يعتبر اوجه لانه لا بد له من امر يناسب طرفي المطلوب
ويسمى اوسط والمحكوم عليه في المطلوب اصغر والمحكوم به
اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر
كبرى فالاوسط اما ان يكون محمولا في الصغرى موضوعا
في الكبرى او محمولا فيهما او موضوعا فيهما او موضوعا
في الصغرى محمولا في الكبرى والاول ان يستدل بصدق
الاوسط على كل الاصغر او بعضه وصدق الاكبر على
كل ما صدق عليه الاوسط وسلبه عنه على صدق الاكبر

على كل الاصغر او بعضه او سلبه عن كله او بعضه **الثاني**

ان يستدل بصدق الاوسط على كل الاصغر وسلبه
عن كل الاكبر او بعكسه على سلب الاكبر
عن كل الاصغر او بصدق الاوسط على بعضه
وسلبه عن كل الاكبر او سلبه عن بعض الاصغر
وصدقه على كل الاكبر على سلب الاكبر
عن بعض الاصغر وذلك بشرط ان يتحد نسبتا السلب
والايجاب او يكون احدهما دائما **الثالث**
ان يستدل بصدق الطرفين على كل الاوسط
او احدهما عليه والاخر على بعضه على صدق الاكبر
على بعض الاصغر او بصدق الاصغر على كله
وسلب الاكبر عن كله او بعضه او بصدقه على
بعضه وسلبه الاكبر عن كله على سلب الاكبر

عن بعض

عن بعض الاصغر **الرابع** ان يستدل بصدق
الاصغر على كل الاوسط وصدقه على كل
الاكبر او بعضه على صدق الاكبر على بعض
الاصغر او بصدقه على كلها او بعضه وسلب الاوسط
عن كل الاكبر على سلب الاكبر عن بعض
الاصغر او سلب الاصغر عن كل الاوسط
وصدقه على كل الاكبر على سلب الاكبر
عن كل الاصغر فالقرائن القياسية المنتجة
ثلث وعشرون اربع استثنائية وتسعة عشر
اقترانية والكلام المستقصى فيها في الكتب المنطقية
الثالث في مواد الحجج الحجة اما ان تكون عقلية
او نقلية والاولى اما ان تكون مقدماتها قطعية و
يسمى برهانا او دليلا او ظنية او مشهورة ويسمى امارة

وخطابة او مشبهة باحدهما ويسمى مغالطة والمبادى
اليقينية ما يجزم بها العقل بمجرد تصور طرفيه
ويسمى اوليات وبديهيات او بواسطة يتصورها
الذهن عند تصورهما مثل الاربعة زوج
ويسمى قضايا قياساتها معها او الحس ويسمى
مشاهدات وحسيات او كلاهما معا والحس
هو حس السمع مثل ان يخبر عن محسوس
يمكن وقوعه جمع كثير يجزم العقل بامتناع
تواطئهم على الكذب ويسمى متواترات او غيره
مثل ان يشاهد ترتب شيء على غيره مرارا
كثيرة بحيث يحكم العقل بانه ليس على سبيل
الاتفاق والا لما كان دائما او اكثريا كترتب
الاسهال على شرب السقمونيا ويسمى مجربات

وقد

وقد يكفي المشاهدة مرة او مرتين لانضمام قرائن
اليها كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس
ويسمى حدسيات واما الظنيات فمقدمات يحكم
العقل بها مع تجويز نقيضها تجويزا مرجوحا
واما المشهورات فما اعترف به الجمهور لمصلحة
عامة او لسبب رقة او حمية مثل العدل حسن
والظلم قبيح وكشف العورة مذموم ومواساة
الفقراء محمودة واما مقدمات المغالطة فقضاء
الوهم في امر غير محسوس قياسا على المحسوس
كما قيل كل موجود فانه جسم او حال في جسم
وقد يستعمل فيها المخيلات وهي قضايا تنبسط
لترغيب النفس في شيء او تنفيرها عنه وقد تكون
صادقة واكثر ما يستعمل فانما يستعمل في القياسات

الشعرية والثانية ما صح نقله عمن عرف صدقه عقلا
وهم الانبياء عليهم السلم وهو انما يفيد لنا اليقين اذا تواتر
عندنا وعلمنا عصمة رواة العربية وعدم الاشتراك والمجاز
والنقل و الاضمار والتخصيص والنسخ والمعارض العقلي الذي
لو كان لرجح اذ العقل اصل النقل وتكذيب
الاصل لتصديق الفرع محال لاستلزامه تكذيبه ايضا

الفصل الرابع في احكام النظر وفيه مباحث

الاول ان النظر الصحيح يفيد العلم والسمنية
انكروه مطلقا والمهندسون في الالهيات لنا انا
نعلم بالضرورة ان من علم لزوم شيء لشيء وعلم
معه وجود الملزوم او عدم اللازم علم من الاول
وجود اللازم ومن الثاني عدم الملزوم وايضا
فمن علم ان العالم ممكن وان كل ممكن فله

سبب علم قطعا ان له سببا احتجت السمنية بوجوه
الاول بان العلم الحاصل عقيب النظر ان كان ضروريا لما بان
خلافه وان كان نظريا اعاد الكلام في لازم النظر الثاني ولزم التسلسل
الثاني المطلوب ان كان معلوما فلا طلب وان لم يكن معلوما
فاذا حصل فكيف يعرف الثالث ان الذهن لا يقوى على استحضار
مقدمتين معا لانا نجد من انفسنا انا اذا توجهنا الى مقدمة
تعذر علينا في تلك الحالة التوجه الى اخرى والمقدمة
الواحدة لا تنتج واجيب عن الاول بان العلم به والاستلزام
المقدمتين معا على الترتيب الخاص له ضروري وظهور
الخطا بعد النظر الصحيح ممنوع وعن الثاني ان طرفيه
معلومان والنسبة مبهمة والمطلوب تعينها فاذا حصل
تميز عن غيره بطرفيه وعن الثالث ان الذهن يستحضرهما
كما يستحضر طرفي الشرطية ويحكم بالملازمة او بالمعاندة

بينهما واحتج المهندسون بوجهين الاول ان التصديق موقوف
على التصور وذات الله تعالى غير معقولة ولا جايزة التعقل لما
سنذكره في الكتاب الثاني فلا يكون محكوما عليه الثاني
ان اقرب الامور الى الانسان هويته التي يشير اليها
بقوله انا وانت ترى في مباحث النفس اختلافات
كثيرة في انها ماهي وكيف هي فما ظنك بابعدها عن
الاوهام والعقول واجيب عن الاول بان التصديق
متوقف على تصور الطرفين باعتبار وذات الله تعالى
كذلك وعن الثاني انه دليل على عسره ولا شك فيه اذ
الوهم يلابس العقل في ماخذه والباطل يشاكل الحق
في مباحثه ولذلك تخالفت فيه الاراء وتصادمت
الاهواء والسلف منعوا منه الا الافراد من الاذكياء
بل الكلام في الامتناع فروع الاول النظر الصحيح

يعد

يعد الذهن والنتيجة تفيض عليه عقيبه عادة عند الشيخ
ابي الحسن الاشعري رحمه الله ووجوبا عند الحكماء وقالت المعتزلة
النظر يولدها في الذهن ومعنى التوليد ان يوجب
وجود شيء وجود آخر كحركة اليد والمفتاح ويتبين فساده
ببيان استناد جميع الممكنات الى الله تعالى ابتداء الثاني الاشبه
انه لا بد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب
والهيئة العارضتين لهما والا لما تفاوت الاشكال في جلاء
الانتاج وخفايه الثالث المشهور ان النظر الفاسد لا يستلزم
الجهل وقيل بخلافه والحق ان الفساد ان كان مقصورا
على المادة استلزم والا فلا الثاني في انه كاف في معرفة
الله تعالى ولا حاجة الى المعلم ويدل عليه ما ذكرناه احتجت الاسماعيلية
بان الخلاف والمراء مستمر بين العقلاء في ذلك ولو كفى العقل
لما كان كذلك وايضا فالانسان لا يستقل بتحصيل اضعف

العلوم فكيف باصبعها واجيب عن الاول بانهم لو اقروا بالنظر
الصحيح لما وقع لهم ذلك وعن الثاني بان العكس مسلم ولا اشكال
انه لو كان معلم يعلم المبادي والحجج ويزيح الشكوك والشبه
كان اوفق وانما النزاع في الامتناع الثالث في وجوبه
النظر في معرفة الله تعالى واجب اما عندنا فلقوله تعالى قل انظروا
ماذا في السموات والارض ونحوه واما عند المعتزلة فلان المعرفة
واجبة عقلا وهي لا تحصل الا بالنظر وما لا يتم الواجب (وكان مقدورا)
المطلق الا به فهو واجب واعترض عليه بان مبناه
على حكم العقل وسياتي الكلام فيه وامتناع العرفان
بغيره واستحالة التكليف بالمحال وكلاهما ممنوع وبان قوله تعالى (ممنوعان)
وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ينفي الوجوب قبل
البعثة لنفي لازمه فدل على ان الوجوب ليس الا من الشرع
قيل لو وجب من الشرع لزم افحام الانبياء فان المكلف

لا نظر ما لم يعلم وجوبه ولا يعلم ما لم ينظر قلنا الوجوب
عقلا لا افحام ايضا لان وجوب النظر غير ضروري اذ هو
متوقف على مقدمات تفتقر الى انظار دقيقة

الكتاب الاول في الممكنات وفيه ثلثة ابواب

الباب الاول في الامور الكلية وفيه فصول الاول

في تقسيم المعلومات المعلوم اما ان يكون متحققا في الخارج و
هو الموجود او لا وهو المعدوم ومنا من ثلث القسمة و
قال المتحقق ان تحقق باعتبار غيره فهو الحال كالاجناس
والفصول وحد الحال بانه صفة غير موجودة في نفسها قائمة
بموجود وقال اكثر المعتزلة المعلوم ان تحقق في نفسه
فهو الشيء والثابت ان كان له كون في الاعيان فهو
الموجود والا فهو المعدوم وهم يطلقون المعدوم على المنفي
ايضا فالثابت اعم من الموجود والمعدوم من المنفي

ان تحقق باعتبار نفسه فهو الموجود

ولا معدومة

وان لم تتحقق ... فهو المنفي والثابت

وزاد مثبتوا الحال منهم فقال الكاين ان استقل بالكاينية
فهو الذات الموجودة وان لم يستقل فهو الحال وقال الحكماء
كل ما يصح ان يعلم ان كان له تحقق ما فهو الموجود وان
لم يكن له ذلك فهو المعدوم وقسموا الموجود الى خارجي وذهني
والخارجي الى ما لا يقبل العدم لذاته وهو الواجب والى
ما يقبله وهو الممكن والممكن الى ما يكون في موضوع اي
محل يقوم ما حل فيه وهو العرض والى ما لا يكون
لذلك وهو الجوهر والمتكلمون قسموه الى ما لا اول له
وهو المحدث والمحدث الى متحيز وهو الجوهر او حال
فيه وهو العرض والى ما يقابلهما ثم استحالوه لانه لو كان
لشاركه الباري تعرفيه وخالفه في غيره فيلزم التركيب ومنع
بان الاشتراك في العوارض لا سيما في السلب لا يستلزم
التركيب **الفصل الثاني** في الوجود والعدم وفيه

مباحث الاول في تصور الوجود وهو بديهي لوجوه الاول
انه جزء من وجودي المتصور بديهة الثاني التصديق البديهي
بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان مسبوق بتصور
الوجود والعدم ومغايرتهما التي هي الاثنينية المتوقف تصورها
على تصور الوحدة والسابق على البديهي اولى بان يكون
بديهيا فتصورات هذه الامور بديهية قيل هذا التصديق
ان كان بديهيا مطلقا لم يحتج الى دليل والا لم يفد قلنا بداهة
التصديق مطلقا متوقفة على بداهة العلم بالجزء لا على حصول
العلم بداهته ولقايل ان يقول التصديق موقوف على
تصور الجزء باعتبار لا على تصوره حقيقة فلا يلزم من تصوره
بداهته الثالث الوجود بسيط لامتناع تركبه عن الموصوف به
او نقيضه فلا يحد ولا يرسم اذ لا شيء اعرف فكنه الحقيقة لا يعرف
الثاني في كونه مشتركا مفهوم الوجود وصف مشترك عند

وان كان فالرسم منه صح

الجمهور وخالفهم الشيخ لنا انا نجزم بوجود الشيء ونتردد في
كونه واجبا او جوهرا او عرضا وتقسيم الموجود اليها ومورد القسمة
مشترك واستدل بان مفهوم السلب واحد فلو لم يتحد مقابله
لبطل الحصر العقلي ومنع بان كل ايجاب له سلب يقابله
الثالث في كونه زايدا خلافا للشيخ مطلقا والحكما في الواجب
اما في الممكنات فلانا نتصورها ونشك في وجودها الخارجي
والذهني حتى يقوم عليهما البرهان ولان الحقايق
الممكنة تقبل الوجود والعدم ووجوداتها ليست كذلك و
ايضا فالماهيات متخالفة والوجود مشترك فلا يكون
نفسها ولا جزا منها والا لكانت لها فصول تشاركها
في مفهوم الوجود ويكون لها فصول اخر ويتسلسل احتج
الشيخ بانه لو زاد لقام بالمعدوم قلنا بل بالماهية من حيث
هي هي واما في الواجب فلوجوه الاول انه لو تجرد

لتجرد

لتجرد لغيره او لا لتنافت لوازمه فيكون ممكنا قيل
تجرده لعدم الموجب لعروضه قلنا فيحتاج الى عدمه
قيل الوجود مشكك قلنا ان سلم فلا يمنع المساواة في
تمام الحقيقة والا يلزم تركب الوجود او المباينة الكلية
بين الوجودين وقد يقال بان فيه ضعفا وايضا فالواقع على
اشياء بالتشكيك لا بد وان يكون من عوارضها فالمعروضات
احدهما
ان تماثلت او تجانست باعتبار لزم المحالان المذكوران وان تباينت
كان كل واحد منهما مخالفا للآخر بالذات ومشاركا له في مفهوم
هذا العارض وهو عين المدعى الثاني مبدا الممكنات لو كان
الوجود وحده لشارك كل وجود فيه الا لكان السلب جزا منه
قيل التجرد شرط تاثيره قلنا فيكون كل وجود مبدا الا ان
الاثر تخلف عنه لفقد شرطه الممكن حصوله الثالث ان وجوده
معلوم وذاته غير معلومة فوجوده غير ذاته احتج الحكما بان وجوده

لو زاد لاحتاج الى معروض فاحتاج الى سبب مقارن فيتقدم
ذاته بالوجود على وجوده ويلزم التسلسل او مباين فيكون
ممكنا واجيب بان العلة المقارنة لا يجب تقدمها بالوجود
فان ماهية الممكنات علة قابلة لوجوداتها واجزاء الماهية
علة لقوامها ان [illegible] مما ليس بالوجود فرع اتصاف
الشئ بالوجود ليس لاجل صفة قايمة به فان قيام الصفة
به فرع على كونه موجودا فلو تعلل كونه موجودا به لزم
الدور الرابع في ان المعدوم ليس بثابت لان المعدوم
ان كان مساويا للمنفي او اخص منه وكل منفي ليس
بثابت فالمعدوم ليس بثابت وان كان اعم منه لم يكن
نقيضا له والا لما بقي فرق بين العام والخاص فكان
ثابتا وهو المقول على المنفي فالمنفي ثابت هذا خلف
احتجت المعتزلة بان المعدوم متميز لكونه معلوما ومقدورا

ومرادا

ومرادا بعضه دون بعض وكل متميز ثابت فالمعدوم
ثابت وبان الامتناع نفي لانه صفة الممتنع المنفي فالامكان
ثابت فالمعدوم الموصوف به ثابت واجيب بان الاول
منقوض بالممتنعات والخياليات والمركبات ونفس الوجود
وعن الثاني بان الامكان والامتناع من الامور العقلية
على ما سنبينه الخامس في الحال اتفق الجمهور على
نفيه وقال به القاضي ابو بكر منا وابو هاشم من المعتزلة
وامام الحرمين اولا واحتجوا على ذلك بان الوجود وصف
مشترك ليس بموجود والا لساوى غيره في الوجود
فيزيد وجوده ويلزم التسلسل ولا معدوم لانه لا يتصف
بمنافيه وبان السواد يشارك البياض في اللونية ويخالفه
في السوادية فان وجدا كان احدهما قايما بالاخر و
الا لاستغنى كل منهما عن الاخر فلا يلتئم منهما حقيقة

واحدة واذا كان كذلك لزم قيام العرض بالعرض وهو
محال كما ستذكره وان عدما او احدهما لزم تركب الموجود
عن المعدوم وهو ظاهر الامتناع والجواب عن الاول
ان الوجود موجود ووجوده ذاته وتميزه عن سائر الموجودات
بقيد سلبي فلا يتسلسل وعن الثاني بان اللونية والسوادية
موجودتان قائمتان بالجسم الا ان قيام احدهما موقوف
على قيام الاخرى او احدهما قائمة بالجسم والاخرى
بها والامتناع ممنوع او التركيب في العقل لا في الخارج
وفيه نظر **الفصل** الثالث في الماهية وفيه مباحث
الاول ان لكل شيء حقيقة هو بها هو وهي مغايرة
لما عداها فالانسانية من حيث هي لا واحدة ولا كثيرة
وان لم تخل عن احديهما وتسمى المطلق والماهية بلا شرط
فان اخذت مع المشخصات واللواحق تسمى مخلوطة والماهية

بشرط

بشرط شيء وهي موجودة في الخارج ولذا الاول لكونه
جزءا منه وان اخذت بشرط العراء عنها تسمى مجردا والماهية
بشرط لا وذلك انما يكون في العقل وان كان لكونه
فيه من اللواحق الا ان المراد تجريده عن اللواحق الخارجية
فالمجرد والمخلوط متباينان تباين تخصيص تحت اعم وهو المطلق
وبه ظهر ضعف ما زعم افلاطون وهو ان لكل نوع شخصا
مجردا خارجيا لان الجزء المشترك بين المخلوطات الخارجية
الثاني في اقسامها الماهية اما ان تكون بسيطة او مركبة خارجية
اي ملتئمة عن اجزاء متميزة في الخارج كالانسان المركب
عن البدن والروح والمثلث المركب عن الخطوط او عقلية
لا يتميز اجزاؤها في الخارج كالمفارقات ان جعلنا الجوهر
جنسا والسواد المركب من اللونية والسوادية والاجزاء
اما ان تكون متداخلة كالاجناس والفصول او متباينة

متشابهة كوحدات العشرة او متخالفة معقولة كالهيولى والصورة او
خارجية محسوسة كاعضاء البدن فاما ان تكون وجودية باسرها وانضمام
حقيقية كما سبق او اضافية كاجزاء الاقرب او ممتزج منهما
كسرير الملك واما ان تكون بعضها وجوديا وبعضها عدميا
كاجزاء الاول فرع الاول قيل البسايط غير مجعولة
اذ المحوج الى السبب هو الامكان وهو اضافة فلا تعرض
لها قلنا اعتبار عقلي يعرض لها بالنسبة الى وجودها الثاني
المركب ان قام بنفسه استقل احد اجزايه وقام الباقي به
وان قام بغيره قام به جميع اجزايه او بعضه به والاخر بالقايم
به الثالث قيل يجب ان يكون الفصل علة لوجود الجنس
والا فاما ان يكون الجنس علة له فيلزم الدور او لايكون فيستغني
كل منهما من الاخر فيمتنع التركيب منهما قلنا ان اريد ثم بالعلة
ما يتوقف الشيء عليه في الجملة فلا يلزم من علية الجنس استلزامه

للفصل وان اريد به ما يوجبه فلا يلزم من عدمه علية احدهما
الاستغناء مطلقا لجواز كون الفصل امرا حالا في الجنس الثالث
في التعين الماهية من حيث هي لا تابى الشركة والتشخص يابيها
فاذن فيه زايد وهو التشخص ويدل على وجوده امران الاول
انه جزء من الشخص الموجود فيكون موجودا الثاني لو كان
التعين عدميا لكان عدما لتعين اخر فيكون احدهما
ثبوتيا وهو مماثل للاخر فيكونان ثبوتيين ولقايل ان يمنع
التماثل اذ لو تماثلت لم يحصل التشخص من انضمام
التعين الى الماهية لان ضم الكلي الى الكلي لا يفيد
الجزئية وانكره المتكلمون لوجوه الاول انه لو زاد لشاركت
افراده فيه وتمايزت بتعين اخر ولزم التسلسل واجيب
بانه مقول على افراده قولا عرضيا كالماهية وانما
متخالفة بالذات فلا حاجة الى تعينات اخر الثاني اختصاص

هذا التعيّن لهذه الحصة تستدعى تميزها فيلزم الدور و
نوقض باختصاص الفصول بحصص الاجناس واجيب
بانه يقتضى تميزها معه لا قبله الثالث انضياف التشخص
الى الماهية تستدعى وجودها لامتناع انضمام الموجود
الى المعدوم فوجودها اما ان يقتضى تعينا آخر ويلزم التسلسل
او لا وهو المطلوب واجيب بان الوجود معه فرع قال الحكما
الماهية ان اقتضت التشخص لذاتها انحصر نوعها فى
شخصها لامتناع المخالفة بين لوازم الطبيعة الواحدة و
الا فيعلل تشخصها بتشخص موادها واعراض تكتنف
بها فيتعدد بتعددها قيل عليه تشخص المواد وعوارضها
ان تعلل بحقايقها لم يتعدد والا لتسلسلت المواد والحق
احالة ذلك الى ارادة الفاعل المختار **الفصل الرابع**
فى الوجوب والامكان والقدم والحدوث وفيه مباحث

الاول

الاول فى انها امور عقلية لا وجود لها فى الخارج اما الوجوب
والامكان فلانهما لو وجدا لكان نسبة الوجود الى الوجوب
بالوجوب والى الامكان بالامكان والا لامكن الواجب
ووجب الممكن وهو محال فيلزم التسلسل ولان اقتضاء
الوجود ولا اقتضاءه المحوج الى الايجاد السابق على وجود
الممكن مقدمان بالذات على وجود الواجب والممكن
فلو وجد لزم تقدم الصفة على الموصوف قيل بناقضان
الامتناع العدمى فيكونان وجوديين قلنا نقيض ما يكون
عدما الموجود خارجى يكون موجودا لا نقيض الاعتبارات
العقلية واما القدم والحدوث فلانهما لو وجد القدم
القدم وحدث الحدوث ولزم التسلسل **الثانى** فى احكام
الوجوب لذاته **الاول** انه ينافى الوجوب لغيره والا
لارتفع بارتفاعه فلا يكون واجبا لذاته **الثانى** انه ينافى

زلف کاکلش قلدربن کوز لونه دیدکه می   کمنه قان ایدسر وز خنجر کسنده بله

التركيب لاحتياجه الى الاجزاء المغايرة للمركب **الثالث**
انه لو قدر كونه ثبوتيا لما زاد على الذات والا لاحتاج اليه
وامكن وما قيل انه نسبة بينه وبين الوجود فيتاخر
فيرد بمنافي الفرض المذكور **الرابع** انه لا يكون مشتركا
بين اثنين وسنذكره ان شاء الله فالواجب اذا اتصف قالوا الواجب ح
بصفات فالوجوب الذاتي للذات وحده والصفات
واجبة به **الثالث** في احكام الامكان **الاول** انه محوج
الى السبب لان الممكن لما استوى اليه طرفاه امتنع
وجوده الا لمرجح والعلم به بديهي والفرق بينه وبين
قولنا الواحد نصف الاثنين ونحوه للالف قيل الحاجة
ليست ثبوتية والا لكانت ممكنة لانها صفة الممكن فيكون
لها حاجة اخرى ويتسلسل ولكانت متقدمة على موصوفها
المنسوبة هي اليه لتقدمها على التاثير المتقدم على وجود الاثر

وهو

وهو محال ولا المؤثرية لانها لو وجدت لامكنت لانها صفة
المؤثر ونسبة بينه وبين الاثر فيستدعي مؤثرا لمؤثريته
اخرى ويتسلسل وايضا التاثير حال الوجود تحصيل الحاصل
وحال العدم جمع بين النقيضين وايضا لو احتاج الوجود
لامكانه الى مرجح لاحتاج العدم ايضا لكنه نفي محض فلا يكون
اثرا واجيب عن الاول بانه لا يلزم من عدمية
الحاجة والمؤثرية ان لا يكون الذات محتاجا ومؤثرا كما ان
القول بان العدم ليس امرا ثبوتيا لا يستلزم ان لا يكون الشيء معدوما
والمراد من التاثير ان وجود المؤثر يستتبع وجود الاثر وايضا العلم
بان شيئا ما يؤثر في شيء او يحتاج الى شيء امر بديهي لا يقبل التشكيك
وعن الرابع بان العدم ان لم يوصف بالامكان فلا اشكال وان
وصف به جاز كونه اثرا ويكون المؤثر فيه على ما سبق من التفصيل
عدم علة الوجود ولصعوبة هذا الاشكال قيل علة الحاجة هو الحدوث

اوالامكان معدوليس كذلك لانه صفة الوجود المتاخر عن التاثير
المتاخر عن الحاجة فلايكون علة لها ولا جزا منها ولا شرطا التاثير
علتها **الثاني** لايكون احد طرفيه اولى به لذاته لانه حينئذ ان
امكن طريان الطرف الاخر فاما ان يطرا لسبب فينتقض الاولوية
الى عدمها اولا لسبب فيلزم ترجيح المرجوح بلا مرجح وهو محال
وان لم يمكن كان الاولى واجبا **الثالث** الممكن ما لم يتعين
صدوره عن موثره لم يوجد وذلك التعين يسمى الوجوب
السابق اللاحق واذا وجد فحال وجوده لا يقبل العدم
وهو الوجوب اللاحق فالوجوبان عرضا للممكن لا من
ذاته **الرابع** الممكن يستصحب الاحتياج حالة البقاء لبقاء
الامكان الموجب له فان الامكان للممكن ضروري والا
لجاز ان ينقلب الممكن واجبا او ممتنعا ولا احتاج في امكانه
الى سبب قيل تاثير الموثر اما في حاصل وهو محال

ومتجدد

او متجدد فالحاجة له دون الباقي قلنا المعنى بالتاثير دوام
الاثر بدوام موثره **الرابع** في قدم وهو ينافي تاثير المختار
لانه مسبوق بقصده المقارن لعدم الاثر فان القصد الى
ايجاد الموجود محال والحكما انما اسندوا العالم مع اعتقاد قدمه
الى الصانع لاعتقادهم انه موجب الذات ثم المتكلمون
اتفقوا على نفيه عما سوى ذات الله تعالى وصفاته والمعتزلة
لكنهم صح
وان انكروا قدم الصفات فالوا به في المعنى لانهم اثبتوا
احوالا خمسة لا اول لها وهي الموجودية والحيية والعالمية
والقادرية والالوهية وهي حالة اثبتها ابو هاشم علة للاربع
مميزة للذات **الخامس** في الحدوث وهو كون الوجود
مسبوقا بالعدم وقد يعتبر بالحاجة الى الغير ويسمى حدوثا
ذاتيا قال الحكما الحدوث بالمعنى الاول يستدعي تقدم
مادة ومدة اما الاول فلان امكان المحدث موجود

قبله فيكون له محل غير الحدث وهو المادة واما الثاني فلان
عدمه قبل وجوده ومنه القبلية ليست بالعلية والذات والشرف
والمكان فهي بالزمان واجيب عن الاول بان الامكان
عدمي وعن الثاني بان القبلية قد يكون بغير ذلك كقبلية
اليوم على الغد **الفصل الخامس** في الوحدة والكثرة
وفيه مباحث **الاول** في حقيقتهما الوحدة كون الشيء
بحيث لا ينقسم الى امور متشاركة في الماهية والكثرة
ما يقابلها ثم الوحدة مغايرة للوجود والماهية فان الكثير
من حيث هو كثير موجود وانسان وليس بواحد
وكذا الكثرة ثابتة في الخارج لانها جزء من الواحد
الموجود ولانها لو كانت عدما لكانت عدم الكثرة و
الكثرة مجموع الوحدات العدمية فيكون النقيضان عدميين
وهو محال فالوحدة وجودية والكثرة مجموع الوحدات

فيكون

فيكون وجودية ايضا وعورض بان الوحدات لو وجدت لكانت
متشاركة في كونها وحدات ومتميزة بخصوصيات فيكون لها
وحدات اخر ويلزم التسلسل والحق ان الوحدة والكثرة
من الاعتبارات العقلية فرع الوحدة لا تقابل الكثرة لذاتها
اذ ليس احديهما عدما للاخرى ولا ضدا لها ولا مضايفها
لتقوم الكثرة وهو اضافة عرضت لها **الثاني** في اقسام
الوحدات الواحد ان منع نفس مفهومه عن الحمل على كثيرين
فهو الواحد بالشخص وان لم يمنع فهو واحد من وجه كثير
من وجه فجهة الوحدة ان كانت نفس الماهية فهو الواحد
بالنوع وان كانت جزءا منها فهو الواحد بالجنس او بالفصل وان كانت
خارجا عنها فهو الواحد بالعرض اما بالمحمول كاتحاد القطن
والثلج في البياض او بالموضوع كاتحاد الكاتب والضاحك
والواحد بالشخص ان لم يقبل القسمة اصلا فان لم يكن له

بل لكونها مكيال الكثرة صح

مفهوم سواه فهو الوحدة وان كان فاما ان يكون ذات
وضع وهو النقطة او لا يكون وهو المفارق فان قبلها وتشابهت
اجزاوه فهو الواحد بالاتصال والا فبالاجتماع وقد يقال
الواحد بالاتصال لمقدارين يتلاقيان عند حد مشترك
كضلعي الزاوية او بتلازم طرفاهما بحيث يلزم من حركة
احدهما حركة الاخر وايضا فالواحد ان حصل له جميع
ما يمكن له فهو الواحد التام وان لم يحصل فهو الواحد
الغير التام والتام اما طبيعي او وضعي او صناعي كزيد
ودرهم وبيت ثم الاتحاد بالنوع يسمى مماثلة وبالجنس
مجانسة وبالعرض ان كان في الكم يسمى مساواة وان
وان كان في الشكل يسمى مشاكلة وان كان في وضع
يسمى موازاة وان كان في الاطراف يسمى مطابقة

الثالث في اقسام الكثير كل شيئين هما

وان كان في الكيف يسمى مشابهة وان كان في المضاف يسمى مناسبة ثم

متغايران

الثبان صح

متغايران وقال مشايخنا ان استقل كل واحد منهما
بالذات والحقيقة بحيث يمكن انفكاك احدهما من الاخر
فهما غيران والا كصفة وموصوف او كل وجزء ولهذا قالوا
الصفة مع الذات لا هو ولا غيره وعلى الاصطلاح الاول
فالغيران ان اشتركا في تمام الماهية فمثلان والا فمختلفان
متلاقيان ان اشتركا في موضوع كالسواد والحركة فانهما
يعرضان الجسم متساويان ان صدق كل واحد على
ما صدق عليه الاخر ومتداخلان ان صدق احدهما
على بعض ما صدق عليه الاخر فان صدق الاخر
على جميع افراده فهو الاعم مطلقا والا فكل منهما اعم
من الاخر من وجه واخص من وجه ومتباينان ان لم
يشتركا متقابلان ان امتنع اجتماعهما في موضوع واحد
من جهة واحدة في زمان واحد فان كانا وجوديين

وامكن تعقل احدهما بالذهول عن الاخر فضدان كالسواد و
البياض وان لم يمكن فمضافان كالابوة والبنوة وان كان احدهما
وجوديا والاخر عدميا فان اعتبر كون الموضوع مستعدا للاتصاف
بالوجودي بحسب شخصه او نوعه او جنسه كالبصر والعمى
فعدم وملكة حقيقيان وان اعتبر فيه وجود الموضوع
في وقت يمكن اتصافه به فملكه وعدم مشهوران
وان لم يعتبر فسلب وايجاب قيل السواد من حيث
انه ضد البياض مضاف قلنا المضاف حيثية السواد لا هو
قيل المقابل تحت المضاف فكيف يكون المضاف تحته
قلنا المضاف تحت ما صدق عليه المقابل وهو اعم
لصدقه على الضد والايجاب والسلب وتحته التقابل
او كلاهما لا الذات وحده فروع الاول المثلان لا يجتمعان
والا لاتحدا بحسب العوارض ايضا فيكونان هو هو لا مثلين

الثاني

الثاني التقابل بالذات بين السلب والايجاب لان كل
واحد من المضافين والضدين انما يقابل الاخر لاستلزامه
عدمه والا فهما كسائر المتباينات الثالث السلب والايجاب
لا يصدقان ولا يكذبان واما المضافان فيكذبان بخلو المحل
عنهما والضدان بعدم المحل واتصافه بالوسط كالفاتر و
اللاعادل واللاجائر وخلوه عن الجميع كالشفاف والعدم
والملكة بعدم الموضوع وعدم استعداده لها الرابع المضافان
يتلازمان طردا وعكسا والضدان قد يلزمان المحل على البدل
فيتعاقبان كالصحة والمرض او لا يتعاقبان كالحركة من الوسط
واليه فانه لا بد وان يتوسطهما سكون في المشهور وقد يلزم
احدهما كالبياض الثلج الخامس الاستقراء دل على ان التضاد
لا يكون الا بين نوعين اخيرين داخلين تحت جنس
واحد وان المتباينين لا يتضادهما شيء واحد الفصل

السادس في العلة والمعلول وفيه مباحث الاول في اقسام
العلة وهي اربعة لان ما يحتاج اليه الشيء اما ان يكون
جزء منه او لا يكون والاول اما ان يكون الشيء به بالفعل
وهو الصورة او بالقوة وهو المادة ويسمى العنصر و
القابل ايضا والثاني اما ان يكون موثرا في وجوده وهو
الفاعل او في موثريته وهو الداعي والغاية الثاني
في تعدد العلل والمعلولات المعلول الواحد بالشخص
لا يجتمع عليه علل مستقلة والا لاستغنى بكل واحد
عن كل واحد فيكون مستغنيا ومحتاجا عنهما واليهما
معا وهو محال والمتماثلان يجوز تعليلهما بمختلفين
كالتضاد والمركب قد يتعدد اثاره وكذا البسيطان
تعددت الآلات او المواد وان لم يتعدد فمنع جمهور مناص
الحكماء وتمسكوا بان مصدرية غير مصدرية ذاك فان

دخلا

دخلا واحدهما في ذاته لزم التركيب وان خرجا كانا معلولين
فيعود الكلام ويلزم التسلسل واجيب بان المصدرية من
الاعتبارات العقلية التي لا وجود لها في الخارج وعورض
بان الجسمية تقتضي التحيز وقبول الاعراض الوجودية
عندكم مع بساطتها الثالث في الفرق بين جزء المؤثر
وشرطه الجزء ما يتوقف عليه ذات المؤثر والشرط ما يتوقف
عليه تاثيره لا تحقق ذاته كاليبوسة للنار الرابع قيل
الشيء الواحد لا يكون فاعلا وقابلا معا لان القابل من
حيث هو قابل لا يستلزم المقبول والفاعل من حيث
هو فاعل يستلزمه ولان القبول غير الفعل فلا يكون
مصدر احدهما مصدر الآخر قلنا عدم استلزام الشيء
باعتبار لا ينافي استلزامه باعتبار آخر ولهذا قيل
نسبة القابل الى المقبول بالامكان العام والقول

فى ان البسيط لايتعدد اثاره قد سبق **الباب الثانى**
فى الاعراض وفيه فصول **الفصل الاول** فى المباحث
الكليه **الاول** فى تعدد اجناسها المشهور انحصار الاعراض
فى المقولات التسع وهى الكم وهو ما تقبل القسمة والتجزية
لذاته كالاعداد والمقادير والكيف وهو ما لايقبل القسمة
لذاته ولايتوقف تصوره على تصور غيره كالالوان
والاين وهو حصول الشى فى المكان والمتى وهو حصول
الشى فى الزمان لكون الكسوف فى وقت كذا والوضع
وهو الهيئة الحاصلة للشى بسبب نسبة بعض اجزايه
الى بعض والى الامور الخارجة عنه كالقيام والاستلقاء
والاضافة وهى النسبة العارضة للشى بالقياس الى نسبة
اخرى كالابوة والبنوة والملك وهو هيئة الشى الحاصلة
بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتعمم والتقمص

وان

وان يفعل وهو كون الشى موثرا كالقاطع مادام قاطعا واعلم
ان النقطة والوحدة خرجتا عنها وان جنسيتها غير معلومة
لاحتمال ان يكون كل واحد منها او بعضها مقولا على ما تحتها
قولا عرضيا وان العرض ليس جنسا لها لان عرضيتها مفتقرة
الى البيان **الثانى** فى امتناع الانتقال عليها اجمع عليه
جمهور العقلاء واحتجوا بان تشخص افرادها ليس لنفسها
ولا للوازمها والا انحصرت انواعها فى اشخاصها ولا
لعوارضها الحالة فيها لتوقف حلولها على تعينها فهو لمحالها
فلا تنتقل عنها بخلاف الجسم فانه غير محتاج فى تشخصه الى
الحيز بل فى تحيزه وهو حاصل باعتبار الحيزين **الثالث**
فى قيام العرض بالعرض منعه المتكلمون متمسكين بان
المعنى بالقيام حصوله فى الحيز تبعا لحصول محله وذلك ممنوع
لايكون الا جوهرا وهو ضعيف اذ القيام هو الاختصاص

الناعت فان صفات الله تعالى قايمة بذاته مع امتناع تحيزه وان
سلم فلا يجوز ان يكون تحيز محله تبعا لتحيز محل آخر وهو
الجوهر واحتج الحكماء بان السرعة والبطؤ عرضان قايمان
بالحركة فانها المنعوت بهما دون الجسم **الرابع** في بقاء
الاعراض منعه الشيخ وتمسك بان البقاء عرض فلا يقوم
بالعرض وبانه لو بقي لامتنع زواله لانه لا يزول لنفسه
لاستحالة ان ينقلب الممكن ممتنعا ولا لموثر وجودي
كطريان ضد فان وجوده مشروط بعدم الضد الآخر
ولا عدمي كزوال شرط فانه الجوهر فيعود الكلام اليه
ويلزم الدور ولا فاعل اذ لا بد له من اثر فيكون
موجدا لا معدما واجيب عن الاول بمنع المقدمتين وعن
الثاني بان عدمها يقتضيه ذاته بعد ان منه والالزام مشترك
او موثر مباين عن محله او انتفاء شرط وهو عرض لا يستمر

او فاعل

او فاعل ولا نسلم ان اثره لا يكون عدما متجددا وقد تمسك به
النظام في امتناع بقاء الاجسام **الخامس** في امتناع قيام العرض
الواحد بمحلين اذ لو جاز لجاز حصول الجسم الواحد في مكانين
ولامتنع الجزم بان السواد المحسوس في هذا المحل غير المحسوس
في ذلك وللزم اجتماع علتين مستقلتين على شخص واحد وزعم
جمع من الاوايل ان الاضافات كالجوار والقرب يعرض
لامرين وقال ابو هاشم التاليف يقوم بجوهرين والا لما امتنعا
عن الانفكاك كالمتجاورين ولا يقوم باكثر والا لعدم بعدم
الثالث فلا يبقى الباقيان مولفين واجيب بان احالة
عسر الانفكاك الى احتياج الى التاليف اولى من احالته
الى احتياج احدهما الى الآخر او الصاق فاعل المختار **الفصل**
الثاني في مباحث الكم **الاول** في اقسام **الاول**
الكم اما ان ينقسم الى اجزا لا تشترك في حد واحد

وهو المنفصل ويسمى العدد او الى اجزاء تشترك فهو المتصل فان
لم يكن قار الذات فهو الزمان وان كان فهو المقدار فان
انقسم في جهة واحدة فهو الخط وبه ينتهي السطح كما هو ينتهي
بالنقطة وان انقسم في جهتين فهو السطح والبسيط وبه ينتهي
الجسم وان انقسم في الجهات الثلث فهو الجسم التعليمي والثخين
والثخن ما بين السطوح فان اعتبرته نزولا فعمق وان
اعتبرته صعودا فسمك وقد يطلق العمق على البعد
المقاطع للطول وهو البعد المفروض اولا
وقيل الطول الامتداد بين المتقاطعين في السطح والاخذ
من راس الانسان الى قدمه ومن ظهر ذوات الاربع
الى اسفله والعرض هو المفروض ثانيا والامتداد الاقصر
والاخذ من يمين الانسان الى يساره ومن راس
الحيوان الى ذنبه والطول والعرض والعمق كميات

ماخوذه

ماخوذة مع اضافات **الثاني** في الكم بالذات وبالعرض
الكم بالذات ما يكون كما في نفسه والكم بالعرض ما يكون
حالا في كم كالزمان فانه وان كان متصلا بالذات
فانه متصل بالعرض لقيامه بالحركة المنطبقة على المسافة
ومنفصل اذا قسم بالساعات او محلا له كالجسم والمعدود
او حالا في محله كما يقال هذا الابلق بياضه اكثر
او متعلقا به كالقوة المتناهية والغير المتناهية بحسب تناهي
آثارها ولا تناهيها عددا او زمانا **الثالث** في عرضية هذه
الكميات قال المتكلمون العدد مركب من الوحدات التي
هي اعتبارات عقلية لا وجود لها في الخارج كما سبق واما
المقادير فهي الجسمية واجزاؤها بناء على ان الاجسام مركبة
من اجزاء لا تتجزى وليست هي امرا زائدا عليها والا
لانقسمت بانقسام الجسم الذي هو محلها فينقسم الخط عرضا

والسطح عمقا هذا خلف قيل ليست هي من الاعراض السارية
فلا يلزم انقسامها واجيب بان السطح مثلا ان لم يكن في شيء
من الاجزاء المفروضة للجسم فلا يكون حالا فيه وان كان
فاما ان يوجد بتمامه في كل واحد فقط فيكون هو ذا مقدار لا غير
او في كل واحد فيقوم الواحد بالكثير او لا بتمامه فيلزم
القسمة احتج الحكماء بان الجسم الواحد قد صح توارد عليه المقادير
المختلفة مع بقاء الجسمية المعينة بحالها وبان الخطوط والسطوح
صفات الجسم التعليمي المتخلخل تارة والمتكاثف اخرى فلا يكون
جوهرا واجيب عن الاول بان المتغير هو الشكل او اوضاع
اجزاء الجسم وعن الثاني بمنع المقدمات **الرابع** في
الزمان ومن الناس من انكر وجوده لانه لو كان قار
الذات اجتمع الحاضر والماضي فيكون الحادث اليوم حادثا
يوم الطوفان ولو لم يكن لزم تقدم بعض اجزايه على بعض

تقدما

تقدما لا يتحقق الا مع الزمان ويتسلسل واجيب بان تقدم
الماضي بذاته لا بزمان آخر والمثبتون تمسكوا بوجهين الاول
انا اذا فرضنا حركة في مسافة معينة بقدر من السرعة واخرى
بمثلها ابتداءا معا وقطعتا المسافة معا وان تاخرت الثانية في
الابتداء ووافقت في الوقوف قطعت اقل وكذا ان
وافقتها ا[illegible] وتركا [illegible]كات ابطاء فبين اخذ الاولى
وتركها امكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة واقل
منها ببطؤ معين وبين اخذ الثانية وتركها امكان اقل
من ذلك بتلك السرعة المعينة وهو جزء من الامكان
الاول فكان قابلا للزيادة والنقصان ولا شيء من
العدم كذلك الثاني كون الاب قبل الابن ضرورة
فتلك القبلية ليست وجود الاب ولا عدم الابن لتعقلهما
مع الغفلة عنها ولا امرا عدميا لانها نقيض اللاقبلية

ففي اذ ن زايد ثبوتي واجيب بان هذه الامكانات امور
اعتباريّة عقليّة لا وجود لها في الخارج وكذا القبليّة ثمّ
اختلفوا فقيل إنه جوهر مجرّد لا يقبل العدمَ والا لكان
عدمه بعد وجوده بعديّة لا تتحقّق الا مع الزّمان فيلزم
وجوده حال عدمه وهو محال وردّ بان المحال انما يلزم
من فرض عدمه بعد وجوده لا من فرض عدمه مطلقا
وقيل هو الفلك الاعظم لانه محيط بجميع الاجسام وخلله
ظاهر وقيل حركته لانه غير قارّ الذّات ومنع بان الحركة
اما سريعة او بطيئة والزّمان ليس كذلك وقيل مقدارها
وهو قول ارسطو ومن تابعه واحتجوا بان الدّليل دلّ
على انه يقبل المساواة والمفاوتة وما كان كذلك فهو
كم فالزّمان كم ولا يكون منفصلا والّا لا نقسم الى ما لا
ينقسم فهو متصل غير قارّ لان اجزاءه لا تجتمع وله

مادّة

مادّة لا يكون المسافة ولا المتحرك ولا شيا من هياته القارّة
فيكون هيئة غير قارّة وهي الحركة وتلك الحركة يكون مستديرة
لانّ المستقيمة تنقطع والزّمان لا ينقطع ويكون اسرع الحركات
لانّ الزّمان يقدّر به ساير الحركات وهو الحركة اليوميّة واعلم
ان مَدار هذه الحجّة على ان قبول المساواة يقتضي الكميّة وذلك
انما يثبت لو ثبت ... لها لذاته وان الجوهر الفرد ممتنع الوجود
لذاته وان كونه كمّا متصلا غير قار يستلزم ان يكون له محل
اما العرضيّته او لحدوثه المحوج الى المادة الخامس في المكان
المكان امر موجود لانّ بديهة العقل تشهد بان المتحرك
ينتقل من مكان الى آخر والانتقال من العدم الى العدم
محال خارج عن المتمكن لانّ الجزء ينتقل بانتقاله بخلاف
المكان وهو السّطح الباطن الحاوي المماسّ للظاهر المحوى
عند ارسطو والبعد المجرّد الموجود الّذي ينفذ فيه الجسم

عند شيعته افلاطون والمفروض عند المتكلمين دليل الاول
ان المكان هو السطح او الخلا والثاني باطل لوجوه الاول انه لا يكون
عدميا والا لما قبل الزيادة والنقصان ولا وجوديا لوجوه
الاول انه لو حصل جسم في بعد مجرد لزم تداخل البعدين
واتحادهما وتجويز ذلك يفضي الى تجويز تداخل العالم
في حيز خردلة وهو محال الثاني ان مجرده لا يكون
لنفسه ولا للوازمه والا لكان كل بعد كذلك ولا لعوارضه
والا لكان المفتقر الى المحل مستغنيا عنه لعارض وهو محال
الثالث البعد ان كان مما يتحرك كان له حيز وكان
هناك ابعاد متداخلة الى غير نهاية وان سلم كان لها
من حيث انها باسرها قابلة للحركة مكان وذلك لا يكون
بعدا وان لم يكن فالمانع عنها ان كان هو الذات او ما يلازمها
لم يتحرك الاجسام لما فيها من الابعاد وان كان مما يعرض

لها

لها قطيعتها من حيث هي قابلة للحركة ويعود الالزام الثاني
انه لو كان خلاء فزمان وقوع الحركة في فرسخ ملاء عشر ساعات
وفي ملاء اخر قوامه عشر قوام اول ساعة فزمان ذي المعاوق
كزمان عديم المعاوق هذا خلف الثالث لو كان خلاء
سواء كان عدما او بعدا متشابها لم يكن حصول الجسم في بعض
جوانبه اولى فلا يسكن فيه ولا يميل اليه واجيب عن
الاول بان الزيادة والنقصان باعتبار الفرض وعدم
الاحساس بهما معا لا يستلزم التداخل والاتحاد وان
ذات البعد من حيث هي لا تقتضي الغنى ولا الحاجة
ولا تقبل الحركة مجردا وذلك لا يوجب امتناع حركته
ماديا وعن الثاني بان الحركة لذاتها يقتضي زمانا والا
لكانت الحركة في الخلا لا في زمان كيف وكل نقلة
فهي على مسافة منقسمة ومتجزية بانقسامها الى اجزاء بعضها

خلاء مثلا لو كان ساعة وفي فرسخ

قبل وبعضها بعد وهو ساعة بحسب هذا الفرض فيكون
زمان الملا الرقيق ساعة وعشر تسع ساعات وعن الثالث
بان الخلا بعد متشابه مساو لمقدار العالم وحصول بعض
الاجسام في بعض الجوانب لما بينهما من الملايمة والمنافرة
واقتضا القرب والبعد وعورض بان القول بالسطح باطل
والا لتسلسلت الاجسام الى غير نهاية لانه جسم فحينئذ
لا محاله ولما كان الحجر عند جريان الماء عليه ساكنا لانتقال
سكونه بقا نسبته مع الساكنات لان بقاء النسبة معلل بسكونه
وللزم ازدياد المكان ونقصه والمتمكن بحاله كما اذا تكعبت
شمعة مدورة وبالعكس والدليل على امكان الخلا انه لو رفع
صفحة ملسا عن مثلها دفعة لخلا الوسط اول زمان الارتفاع
ولو لم يكن خلا للزم من حركة بقة تدافع جملة العالم لانتقال
يتخلل ما وراءه ويتكاثف قدامه لان زوال مقدار وحصول

اخر فرع على وجود الهيولى وعرضية المقدار وكلاهما ممنوع **الفصل
الثالث** في الكيف الاستقرا دل على انحصار هذه المقولة في اقسام
اربعة الكيفيات المحسوسة والنفسانية والمختصة بالكميات والاستعدادات
اما الاول ففيه مباحث **الاول** في اقسامها الكيفيات المحسوسة
ان كانت راسخة سميت انفعاليات والا فانفعالات لانفعال
الحس عنها اولا ولانها تابعة للمزاج اما بالشخص كحلاوة
العسل وحمرة الدم او بالنوع كحرارة النار وبرودة الماء
وهي تنقسم بانقسام الحواس الخمس الظاهرة الى الملموسات
وهي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وتسمى كيفيات
اول لتكيف البسايط بها اولا والخفة والثقل والصلابة
واللين والملاسة والخشونة والى المبصرات وهي الالوان
والاضواء والى المسموعات وهي الاصوات والحروف
والى المذوقات وهي الطعوم والى المشمومات وهي الروايح

الثانى فى تحقيق الملموسات الحرارة والبرودة من اظهر
المحسوسات وابينها فالحرارة تختص بتفريق المختلفات
وجمع المتماثلات من حيث انها تصعد الالطف فالالطف
فينفصل كل جزء الى ما يشاكله بمقتضى طبعه الا اذا كان
الالتحام شديدا فتفيد سيلانا ودورانا ان كان اللطيف
والكثيف قريبين من الاعتدال لما بينهما من التلازم
والتجاذب كما فى الذهب وتليينا ان كان الكثيف غالبا
لا فى الغاية كالحديد وتصعيدا بالكلية ان قويت واللطيف
اكثر والاشبه ان الحرارة الغريزية مغايرة للحرارة
النارية وكذا الحرارة الفايضة عن الكواكب وقيل هى
حرارة الجزء النارى المنكسر وقد تحدث الحرارة بالحركة
ودليله التجربة لا يقال لو كانت الحركة مسخنة لتسخن
العناصر الثلثة فصارت نيرانا بسبب حركات الافلاك

لان الافلاك لا تقبل السخونة فلا تسخن ما جاورها و
اما البرودة فقيل هى عدم الحرارة ومنع بان المحسوس ليس
عدم الحرارة ولا الجسم احساسا بالبرودة واما الرطوبة
فقال الامام هى البلة المقتضية لسهولة الالتصاق والانفصال
لا يقال فيكون العسل ارطب من الماء اذ هو الصق منه
لانه ينفصل بعسر وقال الحكماء هى كيفية توجب
سهولة قبول التشكل وتركه وهى غير السيلان فانه عبارة
عن حركات توجد فى اجسام متفاصلة فى الحقيقة متواصلة
فى الحس يدفع بعضها بعضا حتى لو وجد ذلك فى التراب
كان سيالا واليبوسة مقابلها على الرايين واما الخفة
والثقل فهما قوتان يحس من محلهما بواسطتهما مدافعة
صاعدة وهابطة ويسميها المتكلمون اعتمادا والحكماء ميلا
طبيعيا وهو لا يوجد فى الجسم المتمكن فى حيزه الطبيعى

والا لكان الاحساس بالجسم صح

لامتناع المدافعة عنه واليه ثم الميل قد يكون نفسانيا كالاعتماد
الانسان على غيره وقسريا كالميل الحجر المرمي الى فوق
وقد يجتمع ميلان الى جهة واحدة كما في الحجر المرمي
الى اسفل والانسان المتحذر والى جهتين ان فسرناه
بما يوجب المدافعة لا بها ولذلك يختلف حال الحجرين
المرميين الى فوق بقوة واحدة اذا اختلفا في الصغر
والكبر والصلابة فهي عبارة عن ممانعة الغامز واللين
عدمها وقيل هما كيفيتان يقتضيانها والملاسة والخشونة
استواء وضع الاجزاء ولا استواؤه فهما من مقولة الوضع
الا اذا فسرتا بكيفيتين تابعتين للوضع الثالث
في تحقيق المبصرات اما الالوان فالظاهر المحسوسات
ماهية وهلية وقد قيل البياض يتخيل من مخالطة
الهواء للاجسام الشفافة المتصغرة كما في الثلج والبلور

والمسحوقا

والمسحوق وموضع شق الزجاج والسواد من كثافة الجسم
وعدم غور الضوء فيه واجيب بان ذلك قد يكون سبب
حدوثها والبياض تحسّ به فيما لا يعقل فيه ذلك كالبيض
المسلوق ولبن العذراء وانه يجف بعد الابيضاض وهو
دليل على قلة الهوائية فيه والمشهور ان اصل الالوان هو السواد
والبياض والباقي يتركب منهما وقيل والحمرة والخضرة
والصفرة وقد زعم الشيخ ابو علي ان وجود الالوان مشروط
بالضوء لانا لا نحسّ بها في الظلمة وذلك اما لعدمها او
لمعاوقة الظلمة والثاني باطل لان العدم لا يعوق فتعين
الاول والاعتراض عليه لم لا يجوز ان يكون الضوء
شرط ابصارها فلا ترى عند عدمه فرع الالوان
قد توجد شديدة اذا كانت صرفة وضعيفة اذا اختلط
بها اجزاء صغار تضادها اختلاطا لا تميز معه واما الاضواء

بانها بعد الطلوع وكلا انعقاد الطلوع والعصر ... اتصل ان ... والنفس

فقيل إنها اجسام شفافة تنفصل عن المضيء لانها متحركة
بدليل انحدارها عن الكواكب وانعكاسها وكل متحرك جسم
اجيب بمنع الصغرى ودليلها وعورض بانها لو كانت
اجساما تتحرك بمقتضى طباعها لتحركت الى جهة واحدة
وايضا لو كانت اجساما وكانت محسوسة سترت ما
تحتها فكان الاكثر ضوءا اكثر سترا والواقع خلافه
وان لم تكن محسوسة لم يكن الضوء محسوسا وقيل هو اللون
ومنع بانه قد يحس به دون اللون كالبلور اذا كان في
ظلمة ثم ان منها ما هو اول وهو الحاصل من مقابلة المضيء لذاته
ويسمى ضياء ان قوي وشعاعا ان ضعف وما هو ثان
وهو الحاصل من مقابلة المضيء بالغير كالحاصل على وجه
الارض وقت الاسفار وعقيب الغروب ومن مقابلة
القمر ويسمى نورا وظلا ان حصل من مقابلة الهواء

المتكيف به وانما لا تحس به كما يحس بالجدار المضيء لضعف
لونه والذي يشرق على الاجسام لمعانا فان كان ذاتيا يسمى خ
يسمى شعاعا كما للشمس والا فبريقا كما للمرآة والظلمة عدم
النور عما من شانه هو وقيل هي كيفية تمنع الابصار ومنع
بانه لو كان كذلك لوجب ان لا يرى الجالس في الظلمة نارا
توقد بقربه وما حولها ولقايل ان يقول المانع ظلمة
تحيط بالمرئي لا بالرائي **الرابع** في تحقيق المحسوسات
المسموعات الحروف كيفيات تعرض للاصوات فيتميز
بعضها عن بعض في الثقل والخفة وهي تنقسم الى مصوت
وهو حروف المد واللين والى مصمت وهو ما عداها
والمشهور ان السبب الاكثري للصوت تموج الهواء
بقرع او قلع عنيف وان الاحساس به يتوقف على وصول
الهواء الى الصماخ لانه يميل بهبوب الريح ويتخلف عن مشاهدة

السبب كما في ضرب الفاس ولانه لو وضع طرف انبوبة على
صماخ انسان وتكلم فيه لم يسمع غيره وانه محسوس في الخارج
و لما علمت جهته والصدا صوت يحصل من انصراف
هواء متموج عن جبل او جسم املس **الخامس** في
تحقيق الطعوم الجسم اما ان يكون كثيفا او لطيفا او معتدلا
والفاعل فيه اما الحرارة او البرودة او المعتدل بينهما فيفعل
الحار في الكثيف مرارة وفي اللطيف حرافة وفي المعتدل
ملوحة والبرودة في الكثيف عفوصة وفي اللطيف حموضة
وفي المعتدل قبضا والكيفية المعتدلة في الكثيف حلاوة
وفي اللطيف دسومة وفي المعتدل تفاهة وقد يطلق
التفه على ما لا طعم له او لا يحس بطعمه كالنحاس فانه
لا يتحلل منه ما يخالط اللسان فيحس به وقد يجتمع طعمان
كالمرارة والقبض كما في الحضض معا ويسمى البشاعة

والمرارة

والمرارة والملوحة في الشيحة وتسمى الزعوقة **السادس**
في المشمومات الروائح الموافقة للمزاج تسمى طيبة والمخالفة
له تسمى منتنة وقد يقال رائحة حلوة او حامضة باعتبار
ما يقارنها وليس لانواعها اسماء خاصة وسبب الاحساس
بها وصول الهواء المتكيف بها الى الخيشوم وقيل تخلط
بجزء لطيف يتحلل عن ذي رائحة **واما القسم الثاني**
اعني الكيفيات النفسانية فهي الحيوة والصحة والمرض
والادراك وما يتوقف عليه الافعال كالقدرة
والارادة فما كانت منها راسخة سميت ملكة وما ليس
كذلك سميت حالا وبيانها في مباحث **الاول** في الحيوة
وهي قوة تتبع الاعتدال النوعي ويفيض عنها ساير
خ الشيخ القوى واستدل الحكيم على مغايرتها لقوتي الحس
والتغذية بان العضو المفلوج حي وليس بحساس

وعضو الذابل حتى وليس بمغتذ والنبات بعكسه ومنع
بان عدم الفعل لا يستلزم عدم القوة لجواز تمنعها عنه ان صح
عايق لا يقال القوة ما به الفعل لانه لو سلم لزم ان
لا تطلق لفظ القوة عليه لا عدمه وبان غاذية النبات خ حال عدم
تخالف غاذية الحيوان بالذات وقد شرطها الحكماء والمعتزلة
بالبنية ومنع بانها ان قامت بالمجموع والحدث كان
الواحد حالا في محال وهو محال وان تعددت كان
كل واحد مشروطا بالاخر وفيه نظر والموت عدم
الحيوة عما من شانه هي وقيل هو كيفية تضاد الحيوة لقوله تعالى
خلق الموت والحيوة والعدم لا يخلق ومنع بان المعنى بالخلق
هو التقدير الثاني في الادراكات وهي اما ان تكون
ظاهرة كالاحساس بالمشاعر الخمس واما باطنة وهي
تنقسم الى تصورات وتصديقات والتصديق اما ان يكون

جازما

جازما او لا والاول اما ان يكون لموجب او لا الثاني التقليد
والاول اما ان يقبل متعلقه النقيض بوجه وهو الاعتقاد
او لا وهو العلم الثاني ان كان متساوي الطرفين فهو
الشك وان لم يكن فالراجح ظن والمرجوح وهم والتصور
هو وجود صورة المعلوم في العالم والذي يدل على
وجود هذه الصورة في العقل انا نتصور المعدوم و
نميزه عن غيره تميزا لا يتحقق الا مع الثبوت وليس
هو في الخارج فهو في الذهن واعترض عليه بانه يوجب بانه م
كون الذهن حارا باردا مستقيما مستديرا معا عند تصورها
والحق انهم ان قصدوا بالصورة ما يشبه المتخيلة
في المرآة فمحتمل وان ارادوا ما يشارك الخارجي في تمام
الماهية فهو باطل لانها عرض والمتصور قد يكون
جوهرا والشي قد يتصور نفسه فلو حصل فيه مثله لزم

اجتماع المثلين لا يقال العاقل والمعقول والعقل واحد
لان العاقل هو الذي حضر عنده ماهية مجردة وهو اعم
من الذي حضر عنده ما يغايره لان حضور الشي عند نفسه
محال وقيل تعلق خاص بين العلوم والعالم فيتعدد بتعدد
المعلومات ويشكل بتعقل الشي نفسه وقيل صفة توجب
العالمية وهي حالة لها تعلق بالمعلوم فعلى هذا لا يتعدد
بتعدد المعلومات **فرعان** على القول بالصورة **الاول**
الصورة العقلية يفارقها الخارجية في انها محسوسة
ومتما نعة وممتنعة الحلول في مادة ما هي اصغر منها
ومنه فعرض وثب ما هو اقوى منها **الثاني** الصور العقلية
كلية لا على معنى انها كلية في انفسها فانها صور جزئية في
نفوس جزئية بل لان المعلوم بها كلي او لان نسبتها الى كل
واحد من افراد ذلك النوع على سوا والعلم اجمالي متعلق بامور

متعدده

متعددة باعتبار شامل لها وتفصيلي متعلق باعيان كل
واحد منها وفعلي وهو كما اذا تصورت شيا ففعلته وانفعالي
كما اذا شاهدت شيا فعلمته **مسئلة** للنفس اربع مراتب
الاول استعداد التعقل ويسمى العقل الهيولاني
والثانيه ان تحصل البديهيات باستعمال الحواس في الجزئيات
وهي العقل بالملكه التي هي مناط التكليف **والثالثه**
ان تحصل النظريات بحيث تتمكن من استحضارها وتسمى
العقل بالفعل **الرابعة** ان تستحضرها وتلتفت اليها
وتسمى العقل المستفاد **الثالث** في القدرة والارادة
القدرة صفة تؤثر وفق الارادة وهي ميل يعقب اعتقاد
النفع كما ان الكراهة نفرة تعقب اعتقاد الضر وقيل
القدرة مبدا الافعال المختلفة فالقوة الحيوانية قدرة
اتفاقا والفلكية عند من يجعلها شاعرة على الاول

والنباتية على الثاني والقوة العنصرية خارجة عنهما وهي
غير المزاج لانه من جنس الحرارة والبرودة وتاثيره من
جنس تاثيرها والقدرة ليست كذلك والقوة مبدأ الفعل
مطلقا وقد يقال لامكان الشيء مجازا والخلق
ملكة يصدر بها عن النفس افعال بسهولة من غير
سبق روية والفرق بينه وبين القدرة ان نسبة القدرة
الى الضدين على السواء ومن منع ذلك اراد بها القوة
المستجمعة لشرايط التاثير ولهذا زعم ان القدرة مع الفعل
والمحبة ترادف الارادة فمحبة الله للعباد ارادة اكرامهم
ومحبة العباد له ارادة طاعته والرضا ترك الاعتراض
والعزم جزم الارادة بعد التردد **الرابع** اللذة و
الالم بديهيا التصور وقولهم اللذة ادراك الملايم والالم
نظر لانا نجد من انفسنا حالة مخصوصة ونعلم انا ندرك

اي ادراك المنافي

ملايما

ملايما ولا نعلم ان تلك الحالة هي نفس الادراك او غيره
وتقدير المغايرة فاللذة كلاهما او احدهما وما قيل
من ان اللذة هي دفع الالم خطا لان الانسان
قد يلتذ بالنظر الى الوجه الحسن والوقوف على مسئلة
والعثور على مال فجاءة بلا خطور سابق **الخامس**
في الصحة والمرض الصحة حال او ملكة بها تصدر الافعال
عن موضوعها سليمة والمرض بخلافه ولا واسطة واما
الفرح والحزن والحقد وامثال ذلك فغنية عن البيان
واما القسم الثالث وهو الكيفيات المختصة بالكميات
وهي اما ان تكون عارضة للكميات وحدها اما المتصلات
كالاستقامة والاستدارة والانحناء والشكل واما المنفصلات
كالزوجية والفردية والاولية والتركيب واما ان تكون
مركبة عنها وعن غيرها كالخلقة المركبة من الشكل واللون

واما القسم الرابع وهو الكيفيات الاستعدادية فهي
ان كانت استعدادا نحو اللاقبول كالصلابة تسمى قوة
وان كانت استعدادا نحو القبول كاللين يسمى ضعفا ولاقوة
الفصل الرابع في الاعراض النسبية وفيه مباحث
الاول في هليتها انكرها جمهور المتكلمين الا الاين
وقالوا لو وجدت لوجد حصولها في محالها وتسلسل
احتج الحكما بانها تكون محققة ولا فرض ولا اعتبار فهي
اذن من الخارجيات وليست اعداما لانها تحصل بعد
ما لم تكن ولا ذات الجسم لانه لا يقاس الى الغير ونوقض
بالفنا والمضي الثاني في الاين وسماه المتكلمون
كونا وقالوا حصول الجوهر اين فصاعدا في مكان
واحد سكون وفي مكانين حركة فحصوله اول حدوثه
لا حركة ولا سكون وقال الحكماء الحركة كمال اول لما هو

بالقوة من جهة ما هو بالقوة وبيانه ان الحركة امر ممكن
الحصول للجسم فيكون حصولها كمالا وتفارق غيرها من
حيث ان حقيقتها ليست الا التادي الى الغير فيكون ذلك
الغير متوجها اليه ممكن الوجود ليتاتى التادي اليه فيكون
حصوله كمالا ثانيا وذلك التوجه ما دام كذلك يبقى شي منه
بالقوة والا لكان وصولا لا توجها فتبين انها كمال اول
لما هو بالقوة من حيث ما هو بالقوة وحاصله قريب مما قاله
قدماؤهم وهو انها خروج عن القوة الى الفعل على سبيل
التدريج وقد يكون في الكم كالتخلخل والتكاثف وهما ازدياد ذلك صح
المقدار وانتقاصه من غير ضم ولا فصل وكالنمو والذبول
وهما ازدياد وانتقاص يكونان بهما وفي الكيف كاسوداد
العنب وتسخن الماء وتسمى استحالة وفي الوضع كحركة
الفلك وتسمى حركة دورية وفي الاين كالحركة من مكان

الى آخر وتسمى نقلة ولايكون فى الجوهر لان حصوله دفعة
وتسمى كونا ولا فى ساير المقولات فانها تابعة لمعروضاتها
ولابد لكل حركة من ستة امور ما منه الحركة وما اليه وما فيه
وماله وما به والزمان وتشخص الحركة انما يتحقق بوحدة
موضوعها وزمانها وما هى فيه اذ الواحد قد يتحرك الى
جهتين فى زمانين وقد ينتقل وينمو فى آن واحد
ومتى اتحد ذلك اتحد المبدا والمنتهى لا محالة ولا عبرة
بوحدة المحرك وتعدده وتنوعها بتنوع ما منه وما اليه
كالهبوط والصعود وما فيه كاخذ الابيض الى
التصغر
التحمض الى السواد والى الفستقية الى الخضرة الى
السواد ولا عبرة بتنوع المحرك والموضوع والزمان
ان قدر تنوعه لجواز اشتراك المختلفات فى اثر او عارض
او معروض واحد واختلافها الجنسى باعتبار ما

هى فيه كالنقلة والنمو والاستحالة وتضاد ما ليس لتضاد
المحرك والزمان لما سبق وما فيه لان الصعود ضد الهبوط
مع وحدة الطريق بل لتضاد ما منه وما اليه اما بالذات
كالتسود والتبيض او بالعرض كالصعود والهبوط فان
مبداهما ومنتهاهما نقطتان متماثلتان عرض لهما التضاد
من حيث ان احدهما صار مبدا والاخر منتهى وانقسامها
بانقسام الزمان وبانقسام المسافة والمتحرك ولا بد لها
من قوة توجبها وتلك القوة ان كانت مستفادة من سبب
خارجى سميت الحركة قسرية والا فان كان لها شعور
بما يصدر عنها سميت ارادية والا سميت طبيعية وكل
منها سريعة وبطيئة والبطوء ليس لتخلل السكنات والا
لكانت نسبة السكنات المتخللة بين حركات عدو الفرس
نصف يوم الى حركاته نسبة فضل حركة الفلك الاعظم

على حركته فيكون سكناته ازيد من حركاته الف الف مرة
فينبغي ان لا يحس بحركاته القليلة المغمورة في تلك
السكنات وايضا الموجات ان يرتفع الشمس جزءا ويسكن
الظل الحادث في الجزء الثاني والثالث حتى لا يتم الارتفاع
بل الموجب له في الحركة الطبيعية ممانعة المخروق وفي
القسرية ممانعة الطبيعية وفي الارادية بعضهما او
المشهور انه لابد وان يتخلل بين كل حركتين مستقيمتين
سكون لان الميل المحرك للجسم لابد وان يكون حاصلا
معه الى ان يصل الى الحد المعين وذلك الوصول آن
وحركته من ذلك الحد لابد وان يكون لميل آخر و
حدوثه في آن آخر لاستحالة اجتماع الميل الى الشيء
مع الميل عنه فيكون بينهما زمان والا لزم تتالي الآنات
فيكون الجسم في ذلك الزمان ساكنا ورد بمنع امتناع

اجتماع

اجتماع الميلين وتتالي الآنات **الثالث** في الاضافة
يطلق المضاف على الاضافة وهو المضاف الحقيقي
وعلى معروضها وعليهما جميعا وهو المشهور ومن خواصهما
التكافؤ في لزوم الوجود ووجوب الانعكاس كما تقول
اب الابن وابن الاب وانها اذا كانت مطلقة او
متحصلة في طرف كانت في الطرف الآخر كذلك اما
لو تحصل موضوع احديهما لم يلزم ان يحصل موضوع
الاخرى ثم منها ما يتوافق في الطرفين كالتماثل
والتساوي او يختلف اختلافا محدودا ككونه نصفا
وضعفا او غير محدود ككونه زايدا وناقصا والاتصاف
بها قد يحتاج الى صفة حقيقية في الجانبين كالعاشق
والمعشوق او في احدهما كالعالم والمعلوم وقد لا يحتاج
كاليمين والشمال وهي تعرض ساير المقولات

فالجوهر كالاب والكم كالعظيم والكيف كالحر والاين
كالاعلى والمضاف كالاقرب والملك كالاكتسي والفعل
كالاقطع والانفعال كالاشد تقطعا والاضافات في شخصيتها
ونوعيتها وجنسيتها وتضادها تابعة لمعروضاتها **فرع**
التقدم على الشيء قد يكون بالزمان كتقدم الاب على الابن
وبالذات والطبع كتقدم الجزء على الكل و[بـ]العلية كتقدم
الشمس على ضوءها وبالمكان كتقدم الامام على المأموم
وبالشرف كتقدم العالم على الجاهل وليس في سائر
المقولات النسبية مزيد بحث ولنختم الكلام في الاعراض

الباب الثالث في الجوهر قال الحكماء الجوهر اما ان
يكون محلا وهو الهيولى او حالا وهو الصوره او مركبا
منهما وهو الجسم او لا كذلك وهو المفارق فان تعلق
بالجسم تعلق التدبير فهو النفس والا فهو العقل

قال

وقال المتكلمون كل جوهر فهو متحيز وكل متحيز اما ان
تقبل القسمة وهو الجسم او لا وهو الجوهر الفرد ومباحث
الباب تنحصر في فصلين **الفصل الاول** في مباحث
الاجسام **الاول** في تعريف الجسم الحد المرضي عند
جمهور المتاخرين انه الجوهر القابل للابعاد الثلثة
المتقاطعة على الزوايا القايمة واعترض عليه بان الجوهر
لم يثبت جنسيته والقابل ان كان عرضا لم يكن
جزء الجوهر وان كان جوهرا دخل الجنس فيه ويستدعي
فصلا آخر ويتسلسل وبهذا علم ان الجوهر لم يكن جنسا
وقالت المعتزلة انه الطويل العريض العميق وقال
بعض اصحابنا انه المركب من جزئين فصاعدا ولا شك
ان حقيقة الجسم اظهر من ذلك **الثاني** في اجزاء[ه]
ذهب جمهور المتكلمين الى ان الاجسام البسيطة

الطباع مركبة من اجزاء صغار لا ينقسم اصلا وقيل فعلا
وقيل من اجزاء غير متناهيه وذهب الحكما الى انها متصلة
فى انفسها كما هى عند الحس قابلة لانقسامات لا نهاية
لها وقيل قابلة لانقسامات متناهيه حجة المتكلمين ان
الجسم قابل للقسمة وكل ما هو قابل للقسمة ليس بواحد
والا لقامت به وحدته وانقسمت بانقسامه وايضا
فكل منقسم يتميز مقاطع اجزايه لخواص مختلفة
فيكون منقسما بالفعل متعددا بتعدد تلك الخواص
العارضة لها وايضا هوية القسمين المتفاصلين بالتقسيم
ان كانت حاصلة قبل التقسيم فهو المطلوب والا لكان
التقسيم اعداما للجسم الاول واحداثا للقسمين فعلى
هذا لو شق بعوض براس ابرته سطح البحر اعدم البحر
الاول واوجد البحر الاخر وفساده لا يخفى فثبت

ان كل جسم ليس بواحد فى نفسه بل هو مركب من اجزاء
وتلك الاجزاء لا تنقسم والا لكانت ذات اجزاء اخر فيكون
الجسم مركبا من اجزاء لا نهاية لها وهو محال لان كل عدد
متناه كان او غير متناه فالواحد موجود فيه فاذا اخذنا ثمانيه
اجزا بحيث يكون فى كل جهة حجم يحصل جسم متناهى
الاجزاء وح يكون نسبة حجمه الى حجم ساير الاجسام نسبة
متناهى القدر الى متناهى القدر لكن ازدياد الحجم بحسب
ازدياد التاليف والنظم فلو كان جسم متناهى القدر
من اجزاء غير متناهيه لكانت نسبة الاحاد المتناهيه الى
الاحاد الغير المتناهيه نسبة متناه الى متناه هذا خلف
ولانه لو تركب الجسم من اجزاء غير متناهيه لامتنع
قطع المسافة لتوقفه على قطع اجزايها وقطع كل جزء
مسبوق بقطع ما قبله فيكون قطعه فى زمان غير متناه

وايضاً النقطة موجودة بالاتفاق وهي لا تقبل القسمة فان كانت
جوهرا كما هو عندنا حصل المطلوب وان كانت عرضا لم ينقسم
محلها والا لانقسمت بانقسامه ايضا وايضا فالحركة الحاضرة
غير منقسمة والا لما كان الكل حاضرا فلا ينقسم ما فيه فثبت
ان في الاجسام ما لا تقبل القسمة لا يقال الحركة ليست
الا الماضي والمستقبل لانه يوجب ان لا توجد الحركة اصلا
احتج الحكماء على نفي الجوهر الفرد بوجوه **الاول** ان
كل متحيز فيمينه غير يساره والوجه المضيء منه غير
المظلم لا يقال ذلك لتغاير وجهيه لانهما ان كانا جوهرين
ثبت المدعى والا لزم تغاير محليهما **الثاني** انا لو فرضنا
خطا من اجزاء شفع فوق احد طرفيه جزء وتحت الاخر
آخر وتحركا على تساو وتحاذيا لا محالة على ملتقى جزئين
فيلزم الانقسام **الثالث** كلما قطع السريع بحركته

جزأ قطع البطيء اقل منه والا لزم ان يساويه في جزء ويقف
في الاخر وقد بان فساده **الرابع** الجسم الذي اجزاؤه
وتر وكان ظله مثليه كان مثله من الظل ظل نصفه
فيكون له نصف فينتصف الجزء المتوسط وقد برهن اقليدس
على ان كل خط يصح تنصيفه وهو يقتضي ذلك **الخامس**
اذا فرض خط من ثلثة اجزاء على احد طرفيه جزء وتحرك
الخط الى ايمن والجزء الى ايسر فان انتقل الى ما فوق
الجزء الثاني فهو محال لان الجزء الثاني انتقل الى حيز
الجزء الاول وان انتقل الى ما فوق الثالث فهو قطع جزئين
حيث ما قطع ما تحته جزءا واحدا فينقسم الزمان والحركة
والمسافة **السادس** الجزء مشكل فان كان كرة
فاذا انضم باجزاء اخر وقعت بينهما فرج لا تسع
اجزاء مثلها فيلزم الانقسام وان كان غيرها كانت

فيه زوايا فينقسم **الرابع** اذا دارت الرحى فهما
قطع طوق العظيم جزا فالصغير اما ان يقطع اقل من
جز فينقسم الجز او جزا تاما فيتساوى الصغير والعظيم
او يقطع تارة جزا ويسكن اخرى فيتفكك اجزا الرحى
وكذا الفرجار ذو الشعب الثلث ثم قالوا فالجسم متصل
في نفسه يقبل انقسامات لا نهاية لها والقابل لها ليس
الاتصال لانه يعدم عندها والقابل يبقى مع المقبول
فهو شي آخر يقبل الانفصال والاتصال ويسمى هيولى
ومادة والاتصال صورة واعلم ان دليل الفريقين
يمنع الانقسام الفعلي ويوجب القسمة الوهمية لان
القسمة الوهميه متداعيه الى جواز القسمه الانفكاكية
لان الاجزا المفترضه متماثلة فيصح بين كل اثنين
منها ما يصح بين آخرين فيصح بين المتباينين ما يصح

س

س المثلين وبالعكس لانا نقول لم لا يجوز ان يكون الجسم
مركبا من اجزا متخالفة بالماهية او متشخصة بتشخصات عايقة
عن الانفكاك ويكون تلك قابلة للاتصال والانفصال الوهمية
وان سلم اتصال الجسم فلم لا يجوز ان يقال هو وحدة الجسم
اي الاتصال
والانفصال هو التعدد والقابل لهما الجسم **فروع** قالوا
الصورة لا تنفك عن الهيولى لانها لا تنفك عن التناهي
والتشكل والموجب لهما ليس الجسمية العامة ولا شي
من لوازمها والا لتساوى الجز الكل فيهما ولا الفاعل والا
لاستقلت الصورة بالانفعال فهو الحامل بما فيه
من الصفات ولانها قابلة للقسمة الوهمية ابدا وكل
ما قبل الوهميه قبل الانفكاكيه وكل ما قبل الانفكاكية
فله مادة على ما سبق تقرير هذه المقدمات ولا الهيولى
عنها لانها لو تجردت ذات وضع وانقسم في جميع الجهات

كان جسما والا كان نقطة او خطا او سطحا ولو تجردت عنه

ذات وضع فاذا لحقها الصورة تصير ذات وضع مخصوص

بالمكان غيره فيترجح الجايز بلا مرجح ولانها لو تجردت لكانت

موجودة بالفعل ومستعدة للصورة والواحد لا يقتضى

قوة وفعلا فيكون لها ما تقتضى هذه القوة وهو الهيولى

فيكون للهيولى هيولى اخرى فالهيولى تفتقر اليها

فى بقائها وتحيزها والصورة تحتاج الى المادة فى تعينها

وتشكلها والمادة ايضا لا تخلو عن صورة اخرى نوعية

والا لما اختلفت الاجسام فى الهيئات والامكنة والكيفيات

والاوضاع الطبيعية والشكل والتفكك بسهولة او عسر

واعلم ان بناء هذه الكلمات على نفى الفاعل المختار والحق ثبوته ومع ذلك فللمعترض

ان يجوز انفعال الصورة بنفسها وعدم استلزام قبول

القسمة الوهمية قبولا لانفكاكية واقتضاء المادة المجردة وضعا

معينا

معينا بشرط اقتران الصورة بها وكون الواحد مبدا للكثير

مع ان القابلية ليست اثرا ووجود المادة بالفعل ليس مقتضى

ذاتها وان يطالبهم بما يوجب الاختلاف فى الصور النوعية

ثم يرد عليهم انهم يجعلونه اياه من الاحوال العنصرية السابقة موجبا

واختلاف المواد الفلكية سبب لاختلاف الاعراض و

الهيات الثالث فى اقسامه قال الحكما الاجسام اما

بسايط او مركبات والبسايط يكون كرية لان الطبيعة الواحدة

لا تقتضى هيات مختلفة وتنقسم الى فلكيات وعناصر

والاول افلاك وكواكب والافلاك الثابتة بالارصاد فالافلاك

تسعة الفلك الاعظم والعرش المجيد والجسم المحيط بساير

الاجسام ويدل عليه وجوه الاول ان الاجسام

متناهية لما سنذكره فيكون جسم هو نهايتها الثانى الجهة

متعلق الاشارة ومقصد المتحرك بالوصول اليه فيكون

موجودة غير مجردة وليست بجسم لانها غير منقسمة والا
فالواصل الى نصفها ان وقف فالجهة هو لا ما بعده والا
فحركته ان كانت من الجهة فكذلك وان كانت اليها
فالجهة ما بعده فهي جسمانية والمحدد لها جسم واحد
اذ لو تعدد ولم يحط البعض بالبعض لم يتحدد القرب
بهما دون البعد وان احاط فالمحاط حشو اذ المحيط يحدد
القرب بمحيطه والبعد بمركزه وهو بسيط والا لصح
الانحلال عليه وهو بالحركة المستقيمة المتوجهة الى الجهة
فالجهة له لا به فيكون كريا **الثالث** الارصاد شاهدة على
ان الكواكب والافلاك تتحرك بالحركة اليومية وبحركات
اخر متفاوتة فلا بد من جسم يحيط بها ويحركها حركتها
اليومية وهذا يدل على فلك تاسع ولا يدل على احاطته
بجملة الاجسام واما الثمان الباقية فيدل عليها اختلاف

الخارجية حاله في مادته ولا دليل على امتناع مثل هذا
الاجتماع **الرابع** القوة العاقلة تقوى على معقولات غير
متناهية لانها تقدر على ادراك الاعداد والاشكال التي
لا نهاية لها ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك لما سنذكره
في باب الحس واعترض عليه بان عدم تناهي المعقولات
ان عنيتم به ان العاقلة لا تنتهي الى معقول الا وهي
تقوى على تعقل معقول آخر فالقوة الخيالية كذلك
وان عنيتم به انها تستحضر معقولات لا نهاية لها دفعة
فهو ممنوع **الخامس** الادراكات الكلية ان حلت
في جسم لاختصت بمقدار وشكل ووضع تبعا لمحلها
فلا تكون صورا مجردة كلية واعترض عليه بان كلية
الصورة انطباقها على كل واحد من الاشخاص
اذا اخذت ماهيتها مجردة عن لواحقها الخارجية

وبجردها عنا وهاعن العوارض الخارجيه ولا يقدح فى
ذلك شئ مما عرض لها بسبب المحل والا لاشترك
الالزام بان نقول الادراك الكلى ايضا حال فى نفس
جزئيه ولايلزم من جزئيته المحل جزئية الحال واما النقل
فمن وجوه **الاول** قوله ولا تحسبن الذين قتلوا
فى سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم ولا شك ان البدن
ميت فالحى شئ آخر مغاير له وهو النفس الناطقه
الثانى قوله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا والعرض
عليها ليس البدن الميت فان تعذيب الجماد محال
الثالث قوله تعالى يا ايتها النفس المطمئنة ارجعى الى
ربك راضية مرضية والبدن الميت غير راجع ولا مخاطب
فالنفس غير البدن **الرابع** انه تعالى لما بين كيفية
تكوين البدن وذكر ما يعتوره من الاطوار قال ثم

انشاه

حركات الكواكب وامتناع تحركها بالذات لاستحالة الخرق على
الافلاك ولقايل ان نقول ان سلم استحالة الخرق فلم لا يجوز
ان يكون لكل كوكب نطاق يتحرك بنفسه او باعتماد الكواكب
عليه **فرعان** الاول انها باسرها شفافة اذ لو كانت
ملونة لحجبت نور الابصار عن روية ما وراءها لا حارة ولا
باردة والا لاستولى الحر والبرد على عالم العناصر بمجاورتها
ولا خفيفة ولا ثقيلة والا لكانت فى طبعها ميل مستقيم
ولا رطبة ولا يابسة لان سهولة التشكل والالتصاق وعسرهما
لا يتم الا بالحركة المستقيمة ولا قابلة للحركة الكمية لانه
لو زاد محدب المحيط لزم ان يكون فوقه خلا وهو محال
ومقعره مثل محدبه فيستحيل عليه ما استحال على محدبه
واذا لم يتغير مقعره امتنع ذلك فى محدب المحاط به
والا لزم التداخل او وقوع الخلا بينهما وكذا فى مقعره

خ لحجب الابصار
خ طباعها

لانه كالمحدب في تمام الحقيقة وفيه احتمال لان امتناع ازدياد
المحدب لعدم الحيز الذي هو شرطه فلا يلزم من ذلك
اشتراك المقعر له فيه **الثاني** انها متحركة لان الاجزاء
المفترضة فيها متماثلة فيصح لكل واحد منها من الوضع
والموضع ما حصل للاخر ولا يتاتى ذلك الا بالحركة المستديرة
فيصح الحركة عليها وكل ما صحت الحركة المستديرة عليه
ففيه مبدا ميل مستدير وكل ما فيه ذلك كان متحركا
بالاستدارة لوجوب حصول الاثر عند حصول المؤثر
وايضا لو بقي كل جزء على وضع معين وفي حيز
معين من اجزاء حيز الكل مع جواز غيره لزم الترجيح
بلا مرجح وهما منقوضان بالعناصر واما الكواكب
فهي اجسام بسيطة مركوزة في الافلاك مضيئة
الا القمر فانه يستفيد الضوء من الشمس ويشهد له

[خ فيحصل]

تفاوت

تفاوت نوره بحسب قربه من الشمس وبعده لا انفال
فلعله كرة تضيء احد وجهيها ويظلم الاخر ويتحرك على
مركزها حركة تساوي حركة الفلك اذ الخسوف يكذبه
واما العناصر فخفيف مطلق وهو النار حارة يابسة
مماسة لمقعر فلك القمر وخفيف مضاف وهو الهواء
حار رطب مماس لمقعر النار وثقيل مطلق وهو
الارض بارد يابس ومحل الوسط بحيث ينطبق مركزه
على مركز العالم وثقيل مضاف وهو الماء بارد رطب وكان
من حقه ان يحيط بالارض الا انه لما حصل في بعض
جوانبها تلال ووهاد بحسب الاوضاع والاتصالات
الفلكية سال الماء بالطبع الى الاغوار وانكشفت
المواضع المرتفعة وذلك حكمة من الله تعالى ورحمة
ليكون منشا للنبات ومسكنا للحيوانات ثم انها باسرها

كاينة وفاسدة لان مياه بعض العيون تنجمد حجرا والحجر
يجعله اصحاب الحيل ماء والهواء الملاصق للاناء المبرد
يصير قطرا والماء المغلي والشعلة هوا والهواء نارا بالنفخ
القوي واما المركبات فانها تخلق من امتزاج هذه الاربعة
بامزجة مختلفة معدة لخلق مخالفة وهي المعادن والنبات
والحيوان والمزاج هو الكيفية المتوسطة الحاصلة من تفاعل
البسايط بان يتصغر اجزاؤها فتختلط بحيث تكسر سورة
كل واحد منها سورة كيفية الاخر فتحدث كيفية متوسطة
الرابع في حدوثها الاجسام محدثة بذواتها وصفاتها
وقال ارسطو الافلاك قديمة بذاتها وصفاتها المعينة
سوى الاوضاع والعناصر بموادها وصورها الجسمية
بنوعها وصورها النوعية بجنسها وقال من قبله
الكل قديم بذواتها محدثة بصورها وصفاتها واختلفوا

في تلك

في تلك الذات فقيل كان الاصل جوهرة فنظر الباري
تعالى اليها بنظر الهيبة فذابت وصارت ماء ثم حصل
الارض منها بالتكثيف والنار والهوا بالتلطيف والسماء
من دخان النار وقيل كان ارضا فحصل الباقي منها
بالتلطيف وقيل كان هواء وقيل نارا وتكونت البواقي
بالتكثيف والسما من الدخان وقيل كان اجزاء صغارا
من كل جنس متفرقة متحركة فمهما اجتمع منها اجزاء
متماثلة التامت والتصقت وصارت جسما وقيل كان
نفسا وهيولى فتعشقت عليها وتعلقت بها وصار
تعلقها سببا لحدوث اجسام العالم وقيل كانت وحدات
فصارت ذات اوضاع وتكونت نقاط ثم ائتلفت فصارت
اجساما وتوقف جالينوس في الكل لنا وجوه الاول
انه لو كانت الاجسام في الازل لكانت ساكنة اذ الحركة

والتصقت صح
المغلي صح

تقتضي المسبوقية بالغير المنافية للازل والساكن في الازل
لا يتحرك ابدا لان سكونه ان كان لذاته امتنع انفكاكه وان
كان للغير فذلك الغير لا بد وان يكون موجبا والا لم
يكن فعله قديما واجبا لذاته او منتهيا اليه دفعا للتسلسل
والدور وحينئذ يلزم دوامه بدوامه ولا يزول لا يقال الاجسام
لو كانت في الازل لم تتحرك ابدا واللازم باطل فالملزوم
مثله قيل لو امتنع وجوده في الازل لامتنع مطلقا
لاستحالة انقلاب الممتنع لذاته ممكنا قلنا الممتنع ازلا ليس
الممتنع لذاته كالحادث اليومي قبل التحدد لا امكان له فلا يكون
متحركا ولا ساكنا قلنا ان سلم فلا شك في انه ذو وضع
ومماسة لما في جوفه فان بقي على الوضع والمماسة الحيز ينبغي
له فساكن والا فمتحرك قيل الازل ينافي حركة معينة
لا حركات لا اول لها قلنا بل الحركة من حيث هي الماسبق

قل

قيل لم لا يجوز ان يكون السكون منتهيا بالعدم حادث
منزول بحدوثه قلنا فينا في حدوثه وجود السكون
فيتوقف على عدمه ويلزم الدور قيل القدرة على ايجاد
معين قديمة وتنقطع بوجوده فتنقض ما ذكرتم
المنقطع التعلق وهو ليس امرا وجوديا الثاني الاجسام
ممكنة لانها مركبة ومتعددة فلها سبب وذلك السبب
لا يكون موجبا والا لزم دوام جميع ما يصدر عنه بوسط
او بغير وسط بدوام ذاته وهو محال فيكون مختارا وكل
ما له سبب مختار فهو محدث لا يقال لم لا يجوز ان يوجد
الموجب جسما متحركا على سبيل الدوام ويكون تحركه
شرطا لهذه الحوادث والتغيرات لان وجود هذه
الحوادث لو توقف على وجود حركة وتلك على اخرى
لزم اجتماع الحركات التي لا نهاية لها مترتبة وضعا

وطبعا وهو محال وان توقف على عدمها بعد وجودها
كان الموجب مع عدم تلك الحركة علة تامة مستمرة
لوجود هذه الحادث فيلزم من دوامه دوامه الثالث
الاجسام لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث
فهو حادث والاول بين والثاني مبرهن في الباب
الاول من الكتاب الثاني احتج المخالف بوجوه الاول
انها لو كانت محدثة لكان تخصيص احداثها بالوقت المعين
بلا مخصص وهو محال الثاني انه كل حادث فله
ماده فالمادة قديمة دفعا للتسلسل وهي لا تخلو عن الصورة
فالصورة ايضا قديمة فالجسم قديم الثالث الزمان
قديم والا لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا تتحقق الا
بالزمان فيكون قبل وجود الزمان زمان هذا خلف
وهو مقدار الحركة القايمة بالجسم فيكون الجسم قديما

واجيب عن الاول بان المخصص هو الارادة وعن
الثاني والثالث بان مقدماتهما غير مسلمة ولا مبرهنة
واعلم ان صحة الفنا عليها متفرعة على حدوثها والكرامية
وان اعترفوا بحدوثها قالوا انها ابدية اذ لو عدمت
فعدمها اما ان يكون باعدام فاعل او بطريان ضد او
بزوال شرط والكل محال وقد سبق الكلام فيه
تقريرا وجوابا الخامس في تناهي الاجسام الابعاد الموجودة
متناهية سوا فرضت في خلاء او ملاء خلافا للهند لنا
انا لو فرضنا خطا غير متناه وخطا متناهيا موازيا للاول
فاذا مال الى المسامتة فلا بد من نقطة يكون اول
نقط المسامتة ويكون الخط منقطعا بها والا لكان اول
المسامتة مع ما فوقها فيكون غير المتناهي متناهيا هذا
خلف احتجوا بان كل جسم فما وراءه متميز مشار اليه

حسًّا لان ما يلي شماله فكل ما كان كذلك فهو موجود
جسم او جسماني فثبت ان ماوراء كل جسم جسم آخر
لا الى نهاية ومنع بان التمييز وهم محض ليس بثبت ٥

الفصل الثاني في المفارقات وفيه مباحث الاول

في اقسامها الجواهر الغايبه اما ان يكون موثرة في الاجسام
او مدبرة اياها او لا موثرة ولا مدبرة والاول هم العقول
والملاء الاعلى والثاني ينقسم الى علوية يدبر الاجرام
العلوية وهي النفوس الفلكية والملايكة السماوية
وسفلية تدبر عالم العناصر وهي اما ان يكون مدبره للبسايط
وانواع الكاينات وهم يسمون ملايكة الارض واليهم
اشار صاحب الوحي صلوات الله عليه وقال جاني ملك
البحار وملك الجبال وملك الامطار وملك الارزاق
واما ان يكون مدبرة للاشخاص الجزيئة وتسمى نفوسًا

ارضيه كالنفوس الناطقة والثالث ينقسم الى خير بالذات
وهم الملايكة الكروبيون وشرير بالذات وهم الشياطين
ومستعد للخير والشر وهم الجن وظاهر كلام الحكماء
ان الجن والشياطين هم النفوس البشرية المفارقة للابدان
واكثر المتكلمين لما انكروا الجواهر المجردة قالوا الملايكة
والجن والشياطين اجسام لطيفه قادرة على التشكل باشكال
مختلفه هذا ما استنبطته من فوايد الانبياء والتقطته من فوايد
الحكماء واحاطة العقل بها من طريق الاستدلال لعلها
هي من قبيل المحال كما قال الله تعالى وما يعلم جنود
ربك الا هو الثاني في العقول قال الحكماء هم اعاظم
الملايكة واول المبدعات كما روي عليه السلام اول
ما خلق الله العقل واقوى ما استدلوا به عليه وجهان
الاول ان الموجد القريب للافلاك ليس الباري

ولعدس فانه واحد والواحد لا يصدر عنه المركب ولا جسم
آخر لانه المحاط بها لتقدم وجوده على وجودها المقارن
لعدم الخلاء فيكون الخلاء ممكنا لذاته وهو محال وان احاطت
به لزم كون الخسيس علة الشريف ولان الجسم انما يؤثر
في قابل له وضع بالنسبة اليه فلا يؤثر في الهيولى ولا في الصورة
اذ ليس للهيولى وضع قبل الصورة ولا لها تعين قبل
الهيولى فلا يؤثر في الجسم ولا ما يتوقف فعله على الجسم
فالموجد لها جوهر عقلي مجرد يستغني عن الاداة و
هو العقل **الثاني** الصادر من الله تعالى اولا ليس
العرض لانه لا يتقدم على الجوهر والصادر اولا علة
لما عداه من الممكنات ولا جسما لانه لا يكون علة لغيره
من الجواهر لما سبق ولا هيولى ولا صورة والا لتقدم
احدهما على الآخر ولان الهيولى قابلة للصورة فلا يكون

علة فاعلة لها وتعين الصورة مستفاد عن الهيولى فلا يصدر
الهيولى عنها ولا ما يتوقف فعله على جسم فهو عقل وله
وجود من المبدأ الاول ووجوب بالنظر اليه وامكان من
ذاته فيكون بذلك سببا لعقل آخر ونفس وفلك يصدر
من العقل الثاني على هذا الوجه عقل ثالث وفلك
آخر ونفس وهلم جرا الى العقل العاشر المسمى بالعقل
الفعال المعبر عنه بالروح في قوله يوم يقوم الروح المؤيد
في عالم العناصر المفيض لارواح البشر والقلم يشبه ان
يكون العقل الاول لقوله عليه السلام اول ما خلق الله
القلم فقال اكتب فقال ما اكتب فقال القدر ما كان
وما هو كائن الى الابد واللوح هو الخلق الثاني ويشبه ان
يكون العرش او متصلا به لقوله عليه السلام ما من مخلوق
الا وصورته تحت العرش **فرع** لما كان العقول مجردة

لم تكن حادثة ولا فاسدة وكانت منحصرة انواعها في
اشخاصها جامعة لكمالاتها بالفعل لما سبق من مذهبهم
ان مقابل هذه الامور لا يكون الا لما له مادة وكانت
عاقلة لذواتها ولجميع الكليات غير مدركة للجزئيات كما سياتي
تقريرها **الثالث** في النفوس الفلكية احتجوا بان حركات
الافلاك غير طبيعية والا لكان المطلوب بالطبع مهروبا عنه
بالطبع ولا قسرية لان القسر انما يكون على خلاف الطبع
ويكون على موافقة القاسر في الجهة والسرعة والبطو
فهي اذن ارادية فلها محركات مدركة اما متخيلة واما
عاقلة والاول باطل لان التخيل الصرف لا يتبع
حركات دائمة باقية على نظام واحد وكل عاقل
مجرد لما سنذكره فثبت ان محركات الافلاك جواهر
مجردة عاقلة وليست هي المبادي القريبة للتحريك

فان الحركات الجزئية منبعثة عن ارادات جزئية تابعة
لادراكات جزئية لا يكون للمجردات بل لقوى جسمانية
فايضة عنها شبيهة بالقوة الحيوانية الفايضة عن نفوسنا
على ابداننا وتسمى نفوسا جزئية والمشهور انها عارية
عن الحواس الظاهرة والباطنة والشهوة والغضب
اذ المقصود منها جلب المنافع ودفع المضار وهما محالان
عليها **الرابع** في تجرد النفس الناطقة وهو مذهب
الحكماء ومحققي الاسلام منا ويدل عليه العقل والنقل اما
العقل فمن وجوه **الاول** ان العلم بالله تعو وبساير
البسايط لا ينقسم والا فجزؤه ان كان علما به كان
الجزء مساويا للكل وهو محال وان لم يكن فالمجموع ان
لم يستلزم زايدا فكذلك وان استلزم فيعود الكلام
اليه ويتسلسل فمحله غير منقسم وكل جسم وجسماني

منقسم فمحل العلوم ليس بجسم ولا جسمانى ونوقض
بالنقطه والوحدة وانقسام الجسم الى ما ساويه فى الجسمية
الثانى العاقل قد يدرك السواد والبياض فلو كان
جسما وجسمانيا لزم اجتماع السواد والبياض فى جسم
واحد ومنع بان صورة السواد والبياض العقليين لا تضاد
بينهما ونوقض بتصور هذا السواد وهذا البياض
الثالث لو كان العاقل جسما او حالا فيه لزم تعقله
دايما او لا تعقله دايما لان الصورة الحالة فى مادة ذلك
العضو ان كفت فى تعقله لزم تعقله دايما وان لم تكف
امتنع تعقله دايما لامتناع اجتماع صورتين متماثلتين
فى مادة واحدة واللازم باطل فالملزوم مثله وهو
ضعيف لان الصورة العقلية عرض فلا تماثل الجوهر
وايضا هى حالة فى القوة الحالة فى العضو والصورة

الخارجيه

عيش البدن ٤٣

انشاناه خلقا اخر وعنى به الروح فدل ذلك على ان الروح
الخامس قوله عليه السلام اذا حمل الميت على نعشه
رفرف روحه فوق النعش ويقول يا اهلى ويا ولدى
لا تلعبن بكم الدنيا كما لعبت بى جمعت المال من حله
ومن غير حله ثم تركته لغيرى والتبعة على فاحذروا
مثل ما حل بى فالمترفرف غير المرفرف قوله واعلم
ان هذه النصوص تدل على المغايرة بينها وبين البدن
لا على تجردها واختلف المنكرون له فقال ابن الراوندى
انها جزء لا يتجزى فى القلب وقال النظام انها اجسام لطيفة
سارية فى البدن وقيل قوة فى الدماغ وقيل فى القلب
وقيل ثلث قوى احدها فى الدماغ وهى النفس
الناطقة الحكمية الثانيه فى القلب وهى النفس الغضبية
وتسمى حيوانية الثالثة فى الكبد وهى النفس النباتية

والشهوانية وقيل الاخلاط وقيل المزاج **الخامس** في
حدوث النفس المليون لما بينوا ان ماسوى الواحد
الواجب لذاته فهو محدث اتفقوا على حدوثها الا
قوما جوزوا حدوثها قبل حدوث البدن لما روى في
الاخبار ان الله تعالى خلق الارواح قبل الاجساد بالفي عام
ومنعه الآخرون لقوله تعالى ثم انشاناه خلقا آخر وخالف
ارسطاطاليس من قبله وشرط حدوثها بحدوث البدن
واحتج بان النفوس متحدة بالنوع والا لكانت مركبة
لاشتراكهما في كونها نفسا فكانت جسما لان كل مركب
جسم فلو وجدت قبل البدن لكانت واحدة لان تعدد
افراد النوع بالمادة ومادتها البدن فلا تتعدد قبله
ثم اذا تعلقت ان بقيت واحدة لزم ان يعلم كل واحد
ما علمه الاخر وان لم تبق كانت منقسمة والمجرد لا ينقسم

وقيل

وقيل عليه المفهوم من كونه نفسا كونه مدبرا وهو عرضي
لا يلزم التركيب من الشركة فيه وان سلم ولا نسلم ان
كل مركب جسم كيف والمجردات باسرها مشاركة في
الجوهرية ومتخالفة بالنوع وان سلم الاتحاد بالنوع فلم
لا يجوز ان يتعدد قبل هذه الابدان بتعدد ابدان اخر
وعمدتكم الوثقى في ابطال التناسخ مبنى على حدوث
النفس وهي ان البدن اذا استكمل فاض عليه نفس
لعموم الفيض ووجود الشرط فلا يتصل به اخرى
لان كل واحد يجد ذاته واحدا لا اثنين واثبات
الحدوث به دور **السادس** في كيفية تعلق النفس
بالبدن وتصرفها فيه قال الحكماء ان النفس غير حالة
ولا مجاورة للبدن لكنها متعلقة تعلق العاشق بالمعشوق
وسبب تعلقها توقف كمالاتها ولذاتها الحسية والعقلية

عليه وهي اولا بالروح المنبعث عن القلب المتكون من الطف
اجزاء الاغذية فتفيض من النفس الناطقة عليه [illegible]
بسريانه الى اجزاء البدن واعماقه فتثبت في كل عضو قوى
تليق به ويكمل بها نفعه باذن الحكيم العليم وهي باسرها
تنقسم الى مدركة ومحركة والمدركة الى ظاهرة وباطنة اما الظاهرة
فهي المشاعر الخمس **الاول** البصر وادراكه بانعكاس
صورة من المرئي الى الحدقة وانطباعها في جزء منها
يكون زاوية مخروط مفروض قاعدته سطح المرئي ولذلك
يرى القريب اعظم من البعيد وقيل باتصال شعاع
مخروط يخرج منها الى المرئي ومنع بانه لو كان كذلك
لتشوش الابصار بهبوب الرياح فلا يرى المقابل يرى
غيره **الثاني** السمع وسبب ادراكه وصول الهواء في مقعره خ
المتموج الى الصماخ وهو قوة مستودعة في مقعره **الثالث**

الشم

الشم وهو في زائدتين هما في مقدم الدماغ ويدرك
الروائح بوصول الهواء المتكيف بها اليه وقيل بوصول
المختلط بجزء تحلل من ذي الرائحة ومنع بان القدر اليسير
من المسك لا يتحلل منه على الدوام ما ينتشر الى مواضع
يصل اليها الرائحة **الرابع** الذوق وهو منبث في العصب
المفروش على جرم اللسان وادراكه بمخالطة رطوبة الفم
بالمذوق ووصوله الى العصب **الخامس** اللمس وهو
منبث في جميع جلد البدن وادراكه بالمماسة والاتصال
بالملموس واما الباطنة فخمس **الاول** الحس المشترك
وهو قوة تدرك المحسوسات باسرها فانا نحكم على هذا صور
بانه ابيض طيب الرائحة حلو والحاكم لا محالة يحضره
المحكوم به وعليه فلا بد من قوة تدركها جميعا ومحله
مقدم البطن الاول من الدماغ **الثاني** الخيال

وهو قوة تحفظ تلك الصور فان الادراك غير الحفظ ومحله
موخر هذا البطن الثالث الواهمة وهي قوة تدرك
المعاني الجزئية كصداقة زيد وعداوة عمرو ومحلها مقدم
البطن الاخير الرابع الحافظة وهي قوة تحفظ ما يدركه
الوهم ومحلها موخر هذا البطن الخامس المتصرفة
التي تحلل وتركب الصور والمعاني وتسمى مفكرة
ان استعملها العقل ومتخيلة ان استعملها الوهم ومحلها
الدودة التي في وسط الدماغ والدليل على اختصاص
القوى بهذه المواضع اختلال الفعل بخللها فالمدرك
للجزئيات اولا هي هذه والنفس انما تدركها بواسطة
تلك القوى وانطباع صورها فيها لانا لو تصورنا مربعا
مجنحا بمربعين وتصورت النفس به لزم تغاير محل
الجناحين وانقسام النفس وهو محال واما المحركة

فتنقسم

فتنقسم الى اختيارية وطبيعية والاولى التي باعثة تحث
على جلب النافع وتسمى القوة الشهوانية او على دفع الضار
وتسمى القوة الغضبية والتي تحركه وتسمى محركة تحرك
الاعضاء بواسطة تمديد الاعصاب وارخائها وهي مبدأ
القريب للحركة واما القوى الطبيعية فهي اما لحفظ الشخص
او لحفظ النوع والاولى قسمان الاول الغاذية وهي
التي تحيل الغذا الى مشابهة المغتذي ليخلف بدل ما يتحلل
الثاني النامية وهي التي تزيد في اقطار البدن على
تناسب طبيعي ليبلغ الى غاية النشو الثانية قسمان
الاول مولدة تفصل جزءا من الغذا بعد الهضم ليصير
مادة لشخص آخر الثاني مصورة تحيل تلك المادة
في الرحم وتفيدها الصور والقوى وتخدم القوى
الاربع اربع اخرى الجاذبة وهي التي تجذب المحتاج

اليه والماضمة وهي التي تغيّر الغذاء الى ما يصلح ان يكون
جزءاً من المغتذي بالفعل ولها اربع مراتب الاولى
عند المضغ كالكشك الثخين ويسمى كيلوسا الثالثة
في الكبد وهو ان تصير الكيلوس اخلاطا هي الدم و
الصفراء والسوداء والبلغم الرابعة في الاعضاء والماسكة
وهي التي تمسك المجذوب ريثما يفعل فيه الهاضمة والدافعة
وهي التي تدفع الفضل والمهيا لعضو آخر اليه السابع
في بقاء النفس التي لا تفنى بموت البدن لما سبق من
النصوص ونحوها احتج الحكماء بان النفس غير مادية
وكل ما يقبل العدم فهو مادي فالنفس لا تقبل
العدم وقد سبق القول في مقدمته تقريرا واعتراضا
ثم قالوا بعد البدن لها سعادة وشقاوة لانها ان كانت
عالمة بالله تعالى و وجوب وجوده وفيضان جوده

الثانية في المعدة وهو ان تصير الغذاء صح

وتقدس

وتقدس ذاته عن النقايص وكانت نقية عن الهيآت
البدنية معرضة عن اللذات الجسمانية التذت بوجدانها
نفسها كاملة شريفة منخرطة في سلك المجردات المقدسة
والملائكة المكرمة وان كانت جاهلة به معتقدة الا[illegible]
الزايغة تألمت بادراك جهلها واشتياقها الى المعارف
الحقيقية ويأسها عن حصولها الماً خالداً مخلداً وتمنت العود
الى الدنيا واكتساب المعالم وان اكتسبت من البدن هيآت
كريهة واخلاقا ذميمة تعذبت بميلانها اليها وتعذر حصولها
لها مدة بحسب رسوخها ودوامها فيها حتى يزول
جعلنا الله تعالى من السعداء الابرار وبعثنا في زمرة
الاخيار بمنه وجوده **الكتاب الثاني** في الالهيات
وفيه ثلثة ابواب **الباب الاول** في ذات الله
تعالى وفيه فصول **الاول** في ابطال الدور والتسلسل

اما الدور فلان صريح العقل جازم على تقدم وجود
المؤثر على وجود الاثر فلو اثر الشى فى مؤثره السابق
عليه لزم تقدم وجوده على نفسه وهو محال واما
التسلسل فيدل على بطلانه وجهان **الاول**
انه لو تسلسلت العلل الى غير نهاية فلنفرض جملتين
احديهما من معلول معين والاخرى من المعلول
الذى قبله استغرقت الثانية الاولى بالتطبيق
من الطرف المتناهى يكون الناقص مثل الزايد
وان لم تستغرق يلزم انقطاعها والاولى زايدة عليها
بمرتبة فتكون ايضا متناهية **الثانى** مجموع الممكنات
المتسلسلة محتاج الى كل واحد منها فيكون ممكنا
محتاجا الى سبب وذلك السبب ليس نفسه ولا الداخل
فيه لانه لا يكون علة لنفسه ولا لعلله فلا يكون علة

وتسلسل الى غير نهاية فان صح

مستقلة للمجموع فهو امر خارج عنه والخارج عن كل الممكنات
لا يكون ممكنا لا يقال المؤثر فيه هو الاحاد التى لا نهاية لها
لانه ان اريد به المؤثر الكل من حيث هو كل فهو نفس
المجموع وان اريد به ان المؤثر كل واحد لزم اجتماع
مؤثرات مستقلة على اثر واحد وهو محال وكان المؤثر
داخلا وقد ابطلناه **الثانى** فى البرهان على وجود
واجب الوجود ويدل عليه وجهان **الاول** انه لا شك فى وجود
حادث وكل حادث ممكن والا لم يكن معدوما
تارة وموجودا اخرى فكل ممكن فله سبب وذلك
لا بد وان يكون واجبا او منتهيا اليه لاستحالة الدور
والتسلسل **الثانى** لا شك فى وجود موجود فان
كان واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا كان له
سبب واجب ابتداء او بواسطة ولا يعارض بانه لو كان

انه

واجب الزائد وجوده لما مر ويحتاج الى ذاته فيكون له سبب
ملاق او مباين فيلزم تقدم ذاته بوجوده على وجوده
او امكانه لما بينا ان ذاته من حيث هي توجب وجوده بلا
اعتبار وجود وعدم **الثالث** في معرفة ذاته من ذهب
الحكماء ان الطاقة البشرية لا تفي بمعرفة الله تعالى
لانه غير متصور بالبديهة ولا قابل للتحديد لانتفاء
التركيب فيه ولذلك لما سئل موسى عليه السلام
اجاب بذكر خواصه وصفاته فنسب الى الجنون فذكر
صفات ابين وقال ان كنتم تعقلون والرسم
لا يفيد الحقيقة وخالفهم المتكلمون ومنعوا الحصر
والزموهم بان حقيقته تعالى هو الوجود المجرد
عندهم وهو معلوم **الفصل الثاني** في التنزيهات
وفيه مباحث **الاول** ان حقيقته لا تماثل غيره

والا

والا فالواجب لما به يمتاز عنه ان كان ذاته لزم الترجيح
بلا مرجح وان كان غيره فان كان ملاقيا عاد الكلام
اليه ولزم التسلسل وان كان مباينا كان الواجب محتاجا
في هويته الى سبب منفصل فكان ممكنا لا يقال
المميزة لذاتها اقتضت الاختصاص به كالفصل والعلة
لانها معلومة الذات فلا يقتضي تعين العلة كالجنس
والمعلول ولو جاز ذلك لجاز ان يتنافى لوازم الامثال
وقال قدماء المتكلمين ذاته يساوي ساير الذوات في كونه
ذاتا اذ المعنى به ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وهو مشترك
وايضا الوجوه الدالة على اشتراك الوجود تدل
على اشتراك الذات ويخالفه بوجوب الوجود والقدرة
التامة والعلم التام عند الاكثرين وبالحالة الخامسة
عند ابي هاشم قلنا فلعل مفهوم الذات امر عارض

لما صدق عليه واشتراك العوارض لا يستلزم اشتراك
المعروضات وتماثلها وقال الحكماء ذاته نفس وجوده
المشارك لوجودنا ويتميز عن وجوداتنا بتجرده وعدم
العروض لغيره وقد سبق القول فيه **الثاني** في نفي
الجسمية والجهة عنه الله سبحانه ليس بجسم خلافا للمجسمة
ولا في جهة خلافا للكرامية والمشبهة **لنا** انه لو كان
في جهة وحيز فاما ان ينقسم فيكون جسما وكل جسم
مركب ومحدث لما سبق فيكون الواجب مركبا ومحدثا
هذا خلف او لا ينقسم فيكون جزءا لا يتجزى وهو
محال بالاتفاق وايضا فانه تعالى لو كان في حيز
وجهة لكان متناهي القدر لما سبق فكان محتاجا
في تقدره الى مخصص ومرجح وهو محال احتجوا
بالعقل والنقل اما العقل فمن وجهين **الاول**

ان بديهة

ان بديهة العقل شاهدة بان كل موجودين لا بد
وان يكون احدهما ساريا في الآخر كالجوهر وعرضه
او مباينا عنه في الجهة كالسماء والارض والله سبحانه
ليس محلا للعالم ولا حالا فيه فيكون مباينا عنه في الجهة
الثاني ان الجسم يقتضي الحيز والجهة لكونه قايما بنفسه
والله تعالى يشاركه في ذلك فيشاركه في اقتضائهما و
اما النقل فآيات تشعر بالجسمية والجهة واجيب عن الاول
بمنع الحصر وشهادة البديهة لاختلاف العقلاء فيه وعن
الثاني بان الجسم يقتضيهما لحقيقته المخصوصة وعن الآيات
بانها لا تعارض القواطع العقلية التي لا تقبل التاويل
فنفوض علمها الى الله تعالى كما هو مذهب السلف
او نؤولها كما ذكر في المطولات **الثالث** في نفي الاتحاد
والحلول اما الاول فلانه لو اتحد بغيره فان بقيا موجودين

فمما بعد اثنان لا واحد والا لم يتحدا بل عدما ووجد ثالث
او عدم احدهما ونفى الآخر واما الثانى فلان المعقول
منه قيام موجود بموجود على سبيل التبعية ولا يعقل
فى الواجب وخلى القول بها عن النصارى وجمع
من المتصوفة فان ارادوا ما ذكرناه بان فساده وان ارادوا
غيره فلا بد من تصويره اولا ليتاتى التصديق به اثباتا
ونفيا **الرابع** فى نفى قيام الحوادث بذاته اعلم ان صفات
البارى تعالى تنقسم الى اضافات لا وجود لها فى الاعيان
كتعلق العلم والقدرة والارادة وهى متغيرة متبدلة
والى امور حقيقية كنفس العلم والقدرة والارادة
وهى قديمة لا تتغير ولا تتبدل خلافا للكرامية **لنا**
وجوه **الاول** ان تغير صفاته يوجب انفعال
ذاته وهو محال **الثانى** ان كل ما يصح اتصافه تعالى به

فهو

فهو صفة كمال وفاقا فلو خلا عنها كان ناقصا وهو
محال **الثالث** لو صح اتصافه بحادث لصح اتصافه به ازلا
اذ لو قبل ذاته صفة محدثة لكان ذلك القبول من لوازم
ذاته اومنتهيا الى قابلية لازمة دفعا للتسلسل فلا ينفك
عنه وصحة الاتصاف متوقفة على صحة وجود الصفة لتوقف
النسبة على المنسوب اليه فيصح وجود الحادث ازلا
وهو محال فثبت بهذا ان كل ازلى لا يتصف بالحوادث
وينعكس بعكس النقيض الى ان كل ما هو متصف
بالحوادث لا يكون ازليا **الرابع** المقتضى للصفة الحادثة
ان كان ذاته او شيئا من لوازم ذاته لزم ترجيح احد الجائزين
بلا مرجح وان كان وصفا اخر محدثا لزم التسلسل وان كان م
شيئا غير ذلك كان الواجب مفتقرا فى صفته الى منفصل
والكل محال ولقايل ان يقول انه سبحانه وتعالى لا ينفعل

عن غيره لكن لم لا يجوز ان يقتضي ذاته تعالى صفات متعاقبة
كل واحدة منها مشروطة بانقراض الاخرى او مختصة بوقت
وحال لتعلق الارادة بها وخلق لما زال فيكون الكمال
منتظرا او امكان الاتصاف بها لما توقف على امر
لم يكن قبل امكانها احتجوا بانه لم يكن فاعل العالم ثم صار
فاعلا وبان الصفات القديمة يصح قيامها بذاته تعالى المطلق
كونها صفات ومعاني لان القدم عدمي لا يصح ان يكون (لا يصلح خ)
جزءا من المقتضي والحوادث تساويها في ذلك فيصح قيامها
بذات الله تعالى واجيب بان التغير في الاضافة والتعلق
لا في الصفة والمصحح لقيام تلك الصفات حقايقها المخصوصة او لعل
القدم شرط او الحدوث مانع **الخامس** في نفي الاعراض
المحسوسة عنه اجمع العقلاء على انه سبحانه غير موصوف
بشيء من الالوان والطعوم والروايح ولا متلذذ باللذات

الحسيه

الحسية فانها تابعة المزاج واما اللذة العقلية فقد جوزها
الحكماء وقالوا من تصور في نفسه كمالا فرح به ولا شك
ان كماله اعظم الكمالات فلا بعد من ان يلتذ به **الفصل
الثالث** في التوحيد احتج عليه الحكماء بان وجوب الوجود
نفس ذاته فلو شاركه فيه غيره امتاز عنه بالتعين ولزم
التركيب والمتكلمون بانا لو فرضنا الهين لاستوت
الممكنات بالنسبة اليهما فلا يوجد شيء منها لاستحالة الترجيح
من غير مرجح وامتناع اجتماع موثرين على اثر واحد
وايضا فان اراد احدهما حركة جسم فان امكن للاخر
ارادة سكونه فليفرض وحينئذ اما ان يحصل مرادهما
او لا يحصل مراد كل واحد منهما وكلاهما محال
او يحصل مراد احدهما وحده فيلزم عجز الاخر وان
لم يمكن فيكون المانع ارادة الاخر فيلزم عجزه والعاجز

لا يكون الها ويجوز التمسك فيه بالدلايل النقلية لعدم توقفها
عليه **الباب الثاني** في صفاته وفيه فصلان
الفصل الاول في الصفات التي يتوقف عليها الافعال
وفيه مباحث **الاول** في القدرة اتفق المتكلمون
على ان الله تعالى قادر لانه لو كان موجبا بالذات ولم يتوقف
تاثيره على شرط حادث لزم قدم العالم وان توقف
فاما ان يتوقف على وجوده فيلزم اجتماع حوادث
متسلسلة لا نهاية لها وهو محال او على ارتفاعه فيلزم
حوادث متعاقبة لا اول لها وهو محال ايضا لان جملة
ما حدث الى زمان الطوفان اذا طبق لما مضى الى يومنا
فان لم يكن في الثاني ما لا يكون بازايه في الاول شيء
ساوى الزايد الناقص وان كان انقطع الاول والثاني
انما زاد عليه بقدر متناه فيكون متناهيا قبل تخلف
عنه

عنه العالم لامتناع وجوده ازلا قلنا وجوده سلمنا من
الموجب لم يكن ممتنعا سلمناه لكن كان من الممكن ان
يتقدم وجوده قبل الجملتان غير موجودتين فلا يوصفان
بالزيادة والنقصان ونوقض بالزمان قيل لم لا يجوز
ان يكون موجد العالم وسطا مختارا قلنا لان كل ما سوى
الواجب ممكن وكل ممكن مفتقر الى مؤثر وكل
مفتقر محدث لان تاثير المؤثر فيه بالايجاد لا يجوز
ان يكون حال البقا لاستحالة ايجاد الموجود فبقي اما ان
يكون اما حال الحدوث او حال العدم وعلى التقديرين
يلزم حدوث الاثر احتج المخالف بوجوه **الاول** ان
المؤثر ان استجمع الشرايط وجب الاثر والا لكان
فعله تارة وتركه اخرى ترجيحا بلا مرجح وان لم يستجمع
امتنع واجيب بان القادر يرجح احد مقدوريه على الاخر

كما ان الجائع يختار احد الرغيفين المتماثلين من كل
الوجوه والهارب من السبع يسلك احد السبيلين لا لمرجح
وليس ذلك كحدوث الحادث بلا سبب اصلا فان البديهة
شاهدة بالفرق بينهما وبان المؤثر استجمع شرائط
المكنة ووجود الفعل موقوف على تعلق
الارادة **الثاني** ان اقتدار القادر نسبة تتوقف
على تميز المقدور في نفسه المتوقف على ثبوته فيلزم
الدور ونوقض بالايجاب ثم اجيب بان التميز
في علم القادر لا في الخارج **الثالث** المقدور لا يخلو
عن وجود او عدم والحاصل واجب والمقابل ممتنع
فانتفت المكنة واجيب بان المكنة حاصلة في الحال
من الايجاد في الاستقبال او حاصلة في الحال بالنظر
الى ذاته مع عدم الالتفات الى ما هو عليه **الرابع** الترك

نفي

نفي محض وعدم مستمر فلا يكون مقدورا او فعلا واجيب
بان القادر هو الذي يصح منه ان يفعل وان لا يفعل الترك لا ان يفعل صح
انه تعالى قادر على كل الممكنات اذ الموجب للقدرة
ذاته ونسبته الى الكل على سواء والمصحح للمقدورية هو الامكان
المشترك بين الجميع وقالت الفلاسفة انه تعالى واحد لا يصدر
عنه الا واحد وقد سبق القول عليه وقال المنجمون
مدبر هذا العالم هو الافلاك والكواكب لما شاهدوا من
ان تغيرات الاحوال مرتبطة بتغيرات احوال الكواكب
واجيب بان الدوران لا يقطع بالعلية لتخلفها عنه في المتضايفين
وجزء العلة وشرطها ولا نحوهما وقالت الثنوية انه لا يقدر
على الشر والا لكان شريرا وهو الشر وقال النظام انه
لا يقدر على القبيح لانه يدل على الجهل او الحاجة وجوابه
انه لا قبيح بالنسبة اليه فان سلم فالمانع حاصل لا ان القدرة

نايلة وقال البلخي انه تعالى لا يقدر على مثل فعل
العبد لانه طاعة او سفه او عبث واجيب عنه بان هذه
الامور اعتبارات تعرض للفعل بالنسبة الى العبد
وقال ابو علي وابنه انه لا يقدر على نفس مقدور العبد
والا لو اراده وكرهه العبد لزم وقوعه ولا وقوعه للداعي
والصارف واجيب بان المكروه لا يقع اذا لم يتعلق
به ارادة اخرى **الثاني** في انه تعالى عالم يدل عليه
وجوه **الاول** انه مختار فيمتنع توجه قصده الى
ما ليس بمعلوم **الثاني** ان من تامل احوال المخلوقات
وتفكر في تشريح الاعضا ومنافعها وهيئة الافلاك
والكواكب وحركاتها علم بالضرورة حكمة مبدعها
وما نرى من عجايب افعال الحيوانات فمن اقدار الله
تعالى اياها والهامه لها **الثالث** ان ذاته تعالى هويته

مجردة حاضرة له فيكون عالما به اذ العلم حضور الماهية
المجردة وهي مبدأ جميع الموجودات والعالم بالمبدأ عالم
بذيه لان من علم ذاته علم كونه مبدأ للغير وذلك يتضمن
العلم به فيكون عالما بالجميع **الرابع** انه تعالى مجرد
وكل مجرد يجب ان يعقل ذاته وساير المجردات
لانه يصح ان يعقل وكل ما يصح ان يعقل يمكن ان يعقل
مع غيره [illegible] لون حقيقة مقارنة له اذ التعقل يستدعي
حصول ماهيته في العاقل وصحة المقارنة لا يشترط فيها
كونها في العقل لانه مقارنتها في العقل والشي
لا يكون شرط نفسه فيصح اقتران ماهيته موجودة
في الخارج بالماهيات المعقولة ولا معنى للتعقل
الا ذاك وكل من يعقل غيره امكن ان يعقل كونه
عاقلا له وذلك يتضمن كونه عاقلا لذاته وكل ما يصح

للمجرد وجب حصوله اذ القوة من لواحق المادة لاسيما
في حق الله تعالى فانه واجب الوجود من جميع جهاته
والوجهان الاخيران معتمد الحكماء وفيهما نظر احتج
المخالف لوجوه **الاول** انه لو عقل شيا عقل ذاته
لانه يعقل انه عقله وهو محال لاستحالة حصول النسبة
بين الشيء ونوقض بتصور الانسان نفسه ثم
اجيب عنه بان علمه بنفسه صفة قايمة به متعلقة بذاته
تعلقا خاصا **الثاني** بان علمه لا يكون ذاته لما سنذكره
فهو صفة قايمة بذاته لازمة له فيكون ذاته قابلا وفاعلا
وقد سبق الجواب عنه **الثالث** لو كان العلم صفة
كمال لكان الموصوف به تعالى ناقصا لذاته مستكملا
بغيره وان لم يكن لزم تنزيهه عنه اجماعا واجيب بان
كمالها لكونها صفة ذاته لا كمال ذاته من حيث انه متصف به

ونفسه وحصول الشيء في نفسه صح

فرعان

فرعان **الاول** انه تعالى عالم بكل المعلومات
كما هي لان الموجب لعالميته ذاته او نسبة ذاته الى الكل
على سواء فلما اوجب كونه عالما بالبعض اوجب كونه
عالما بالباقي وقيل يعلم الجزئيات بوجه كلي اذ لو علمها
جزئيا فعند تغير المعلوم يلزم الجهل او التغير في صفاته
قلنا التغير في الاضافة والتعلق دون العلم وقيل لا يعلم ما لا
يتناهى لا[illegible] بمتميز والمعلوم متميز ولانه يستلزم
علوما لا نهاية لها قلنا المعلوم كل واحد منها والعلم القايم
بذاته صفة واحدة واللانهاية في التعلق والمتعلق **الثاني**
انه تعالى عالم بعلم مغاير لذاته خلافا للجمهور المعتزلة وغير
متحد به خلافا للمشائين وكذا قدرته **لنا** البديهة تفرق
بين قولنا ذاته وبين قولنا ذاته عالم قادر وايضا العلم
اما اضافة مخصوصة وهي التي سماها الجبائيان عالمية

اوصفة يقتضي تلك الاضافة وهي مذهب اكثر اصحابنا
اوصور المعلومات القايمة بانفسها وهي المثل الافلاطونية
اوبذاته تعالى كما هو مذهب جمهور الحكماء وايا ما كان
فهو غير ذاته وفساد الاتحاد سبق ذكره احتجوا بوجوه
الاول لو قامت بذاته صفة لكان ذاته مقتضيا لها فيكون
قابلا وفاعلا معا وهو محال قلنا جوابه سبق الثاني قيل
لو قامت بذاته صفة كانت قديمة لمن مث[illegible]لثة القدماء
والقول بها كفر بالاجماع الا ترى ان الله تعالى كفر
النصارى بتثليثهم وهو اثباتهم الاقانيم الثلثة التي
هي الوجود والعلم والحيوة فما ظنك بمن اثبت
ثمانية او تسعة ولزم التركيب في ذاته لانه يشارك
الصفة في قدمه ويتميز عنها بخصوصيته وان كانت
حادثة لزم قيام الحوادث بذاته واجيب بان القول
بالذات

بالذوات القديمة كفر دون القول بالصفات القديمة
والنصارى وان سموا ما اثبتوا صفات الا انهم قايلون
بكونها ذوات في الحقيقة لانهم قالوا بانتقال اقنوم الكلمة
اعني العلم الى بدن عيسى عليه السلام والمستقل بالانتقال
هو الذات والقدم عدمي فلا يلزم التركيب من الاشتراك
فيه الثالث عالمية الله تعالى وقادريته واجبة
فلا تعلل بعلم ولا قدرة واجيب بان العالمية واجبة
بالعلم الواجب لاقتضاء الذات له لا بذاتها ليمتنع التعليل
وكذا القادرية الرابع لو زاد علمه وقدرته لاحتاج
في ان يعلم ويقدر الى الغير وهو محال واجيب بان
ذاته التي اقتضت صفتين موجبتين التعلقات
العلمية والايجادية فان اردتم بالحاجة هذا المعنى فلا نسلم
استحالته وان اردتم غيره فبيّنوه الثالث في الحيوة

اتفق الجمهور على انه تعالى حي لكنهم اختلفوا في المعنى
فذهب الحكماء وابو الحسين الى ان حيوته عبارة
عن صحة اتصافه بالعلم وذهب الباقون الى انها
عبارة عن صفة تقتضي هذه الصحة ويدل عليها انها لو
لم يكن كذلك لكان اختصاصه تعالى بهذه الصحة ترجيحا
بلا مرجح وينتقض باتصافه بتلك الصفة ويندفع
بان ذاته المخصوص كاف في التخصيص والاقتضاء
الرابع في الارادة توافق الجمهور على انه تعالى
مريد وتنازعوا في معنى ارادته فقال الحكماء هي
علمه بانه كيف ينبغي ان يكون نظام الوجود حتى يكون
على الوجه الاكمل ويسمونها عناية وفسرها ابو الحسين
لعلمه بما في الفعل من المصلحة الداعية الى الايجاد
والنجار بكونه غير مغلوب ولا مكره والكعبي بعلمه

في افعال نفسه وامره لافعال غيره وقال اصحابنا
وابو علي وابو هاشم والقاضي عبد الجبار انها صفة زائدة
مغايرة للعلم والقدرة مرجحة لبعض مقدوراته
على بعض لنا ان تخصيص بعض المقدورات
بالتحصيل وبعضها بالتقديم والتاخير لا بد له من
مخصص وهو ليس نفس العلم فانه تابع للمعلوم
ولا القدرة فان نسبتها الى الجميع على وتيرة واحدة
فلا تخصص ولان من شانه التاثير والايجاد والموجد
من حيث هو موجد غير المرجح من حيث هو مرجح لتوقف
الايجاد على الترجيح لا يقال امكان وجود كل حادث
مخصوص بوقت معين او وجوده مشروط باتصال
فلكي او علمه تعالى بحدوثه في ذلك الوقت او بما في
حدوثه فيه من المصلحة مرجحه لان خلاف المعلوم والاصلح

محال لانا نقول الممتنع لا يصير ممكنا والكلام في تلك الاتصالات
والحركات والاوضاع ايضا فان الافلاك لبداتها
كما امكن ان تتحرك على هذا الوجه امكن ان تتحرك
على خلافه وان تتحرك بحيث يكون المنطقة دايرة اخرى
وان يكون الكواكب في جانب غير ما هو فيه والعلم بان الشي
سيوجد فالحيثية سابقة على العلم فلا يكون منه واما رعاية

انما تعلق به اذا كان هو بحيث سيوجد صح

الاصلح فغير واجبة على ما سنذكره احتج المخالف بان
الارادة لو تعلقت لغرض لكان البارى تعالى ناقصا
لذاته مستكملا بغيره وهو محال واجيب بان تعلقها
بالمراد لذاتها لا لغيرها **فرع** ارادته غير محدثة قالت
المعتزلة ارادته قايمة بذاتها حادثة لا في محل وقالت
الكرامية هي صفة حادثة في ذاته **لنا** وجهان **الاول**
ان وجود كل محدث موقوف على تعلق الارادة به

ولو كانت

فلو كانت ارادته محدثة احتاجت الى ارادة اخرى ولزم
التسلسل **الثاني** قيام الصفة بنفسها غير معقول
ومع ذلك كان اختصاص ذاته بها تخصيصا بلا مخصص
لان نسبتها الى جميع الذوات على سواء وكونها لا في
محل مفهوم سلبي لا يصلح ان يكون مخصصا وقيام
الصفة الحادثة بذاته ممتنع لما سبق **الفصل الثاني**
في ساير الصفات وفيه مباحث **الاول** في السمع
والبصر دلت الحجج السمعية على انه تعالى سميع بصير
وليس في العقل ما يصرفها عن ظواهرها فيجب
الاقرار بها فيكون عالما بالمسموعات والمبصرات
حال حدوثها وهو المعنى بكونه سميعا وبصيرا و
استدل بان الحي ان لم يتصف بهما كان ناقصا و
هو اقنا عي لانه متوقف على ان كل حي يصح ان

ان يتصف بهما وان عدم اتصاف الحق بهما نقص
وللمخالف ان يمنعهما احتج المخالف بوجهين **الاول**
ان سمعه وبصره ان كانا قديمين لزم قدم المسموع
والمبصر وهو باطل عندكم وان كانا محدثين
كان ذاته محل الحوادث وهو محال واجيب عنه
بانهما صفتان تستعدان للادراك وهو تعلقهما
بالمسموع والمبصر عند وجودهما **الثاني** ان السمع
والبصر تاثر الحاسة او ادراك مشروط به وهما
على الله تعالى محال واجيب بمنع الصغرى **الثالث**
في الكلام تواتر اجماع الانبياء عليهم السلام واتفاقهم
على انه تعالى متكلم وثبوت نبوتهم غير متوقف
على كلامه فيجب الاقرار به وكلامه ليس بحرف
ولا صوت يقوم بذاته خلافا للحنابلة والكرامية

اولغيره خلافا للمعتزلة بل هو المعنى القايم بالنفس
المعبر عنه بالعبارات المختلفة المتغيرة المغاير للعلم والارادة
لانه قد يخالفهما فانه تعالى امر ابالهب بالايمان مع علمه
بانه لا يومن وامتناع ارادته لما يخالف علمه والاطناب
في ذلك قليل الجدوى فان كنه ذاته وصفاته محجوب عن
نظر العقول **فرع** خبر الله تعالى صدق لان الكذب
نقص والنقص على الله محال **الثالث** في البقاء
ذهب الشيخ الى انه تعالى باق ببقاء قايم به ونفاه القاضي
وامام الحرمين والامام واحتجوا بان البقاء لو كان
موجودا لكان باقيا ببقاء ولزم التسلسل وبان كونه باقيا
لو كان ببقاء قايم به لكان واجب الوجود لذاته واجبا
بالغير هذا خلف احتج الشيخ بان الشيء حال حدوثه
لا يكون باقيا ثم يصير باقيا والتبدل والتغير ليس

في ذاته ولا في عدمه ونوقض بالحدوث واعلم ان المعقول
من بقا الباري تعالى وتقدس امتناع عدمه وبقاء الحوادث
مقارنة وجودها الزمانين فصاعدا وقد عرفت ان
ا٧ ستناءَ ومقارنة الزمان من المعاني العقلية التي
لا وجود لها في الخارج **الرابع** في صفات اخر اثبتها
الشيخ وهي الاستواء واليد والوجه والعين للظواهر
الواردة بذكرها واولها الباقون وقالوا المراد بالاستواء
الاستيلا وباليد القدرة وبالوجه الوجود وبالعين
البصر والاولى اتباع السلف في الايمان بها والرد
الى الله تعالى **الخامس** في التكوين قالت الحنفية
التكوين صفة قديمة تغاير القدرة فان متعلق القدرة
قد لا يوجد اصلا بخلاف متعلق التكوين والقدرة
تتعلق بامكان الشيء والتكوين بوجوده قلنا الامكان

بالذات

بالذات فلا يكون بالغير والتكوين هو التعلق الحالي
ولذلك يترتب عليه الوجود كما قال تعالى انما امره اذا ارادناه [انما امرنا لشيء]
اذا اردناه ان نقول له كن فيكون **السادس**
في انه تعالى يصح ان يرى في الآخرة بمعنى انه ينكشف
لعباده المؤمنين في الآخرة انكشاف البدر المرئي
خلافا للمعتزلة من غير ارتسام واتصال شعاع به
وحصول مواجهة خلافا للمشبهة والكرامية اما الاول
فيدل عليه وجوه سمعية **الاول** ان موسى عليه
السلام سأل الرؤية فلو استحالت كان سؤاله جهلا
او عبثا **الثاني** انه تعالى علقها باستقرار الجبل
وهو من حيث هو ممكن فكذا المعلق به **الثالث**
قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة
الرابع قوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون

واما الثاني فلتقدسه عن الجهة والمكان واستدل بان الجسم مرئي
لانا نرى الطويل والعريض والطول ليس بعرض اذ لو
كان عرضا لكان قيامه اما بجزء واحد فيكون اكثر مقدارا
فيلزم [illegible] باكثر فيقوم الواحد بمتعدد وهو محال والعرض
ايضا مرئي فالمصحح مشترك وهو اما الحدوث او الوجود و
الاول عدمي فتعين الثاني واعترض عليه بان التاليف
عرض والصحة عدمية فلا تحتاج الى سبب وان سلم فلا نسلم
وجوب كونه مشتركا وجوديا فان المختلفين قد يشتركان
في اثر واحد والصحة لو كانت عدمية جاز ان يكون لعدمه
وان [illegible] فلم لا يجوز ان يمتنع رويته لفوات شرط او وجود
مانع احتج المعتزلة بوجوه **الاول** قوله تعالى لا تدركه
الابصار واجيب بان الادراك هو الاحاطة ولا يلزم
من نفي الروية على سبيل الاحاطة نفيها مطلقا وبان

معنى الاية لا يدركه جميع الابصار وذلك لا ينافي ادراك
البعض **الثاني** قوله تعالى لن تراني وكلمة لن للتابيد واجيب
بالمنع **الثالث** قوله تعالى ما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا
الاية نفي الروية وقت الكلام فينتفي في غيره لعدم القايل
بالفصل واجيب بان الوحي كلام يسمع بسرعة سواء
كان المتكلم محجوبا عن السامع او لم يكن **الرابع** انه
تعالى استعظم طلب رويته ورتب الوعيد والذم عليه فقال

فقد سألوا موسى اكبر من ذلك

فقالوا ارنا الله جهرة فاخذتهم الصاعقة بظلمهم
وقال الذين لا يرجون لقانا الاية واجيب بان الاستعظام
لاجل انهم طلبوا ذلك تعنتا وعنادا **الخامس** ان الابصار
في [illegible] اهد يجب اذا كانت الحواس سليمة والشي
جايز الروية مقابلا للرائي كالجسم المحاذي له او في حكمه
كالاعراض القايمة به والصورة المحسوسة في المراة

ولم يكن في غاية القرب والبعد واللطافة والصغر و
لم يكن بينهما حجاب والانجاز ان يكون بحضرتنا جبال
لا نراها والستة الاخيرة لا يمكن اعتبارها في روية الله
تعالى وسلامة الحاسة حاصلة لنا الان فلو صح رويته
وجب ان نراه الان واللازم باطل فالملزوم مثله واجيب
بان الغايب ليس كالشاهد فلعل رويته تتوقف على شرط
لم يحصل الان او لم تكن واجبة الحصول عند هذه الشرايط
السادس انه تعالى لا يقبل المقابلة والانطباع
وكل مرئي مقابل ومنطبع في الرائي واجيب
بمنع الكبرى ودعوى الضرورة فيهما باطل لاختلاف
العقلاء فيه والنقض بابصار الله تعالى اياه ٥

الباب الثالث في افعاله وفيه مسايل

الاولى قال الشيخ ان افعال العباد كلها

واقع

٧٢

النافية بها طاعة وبعضها معصية بقدرة العبد وحده

واقع بقدرة الله تعالى مخلوقة له وقال امام الحرمين
وابو الحسين والحكماء انها واقعة بقدرة الله خلقها في العبد وقال
الاستاذ المؤثر في الفعل مجموع قدرة الله تعالى وقدرة
العبد وقال جمهور المعتزلة العبد يوجد فعله باختياره
ومنع بوجوه **الاول** ان الترك ان امتنع عليه حال
الفعل كان مجبرا لا مختارا وان لم يمتنع احتاج فعله
الى مرجح موجب لا يكون من العبد دفعا للتسلسل
ويلزم الجبر **الثاني** انه لو اوجد فعله باختياره كان
عالما بتفاصيله فيحيط بالسكنات المتخللة للحركة البطيئة
وعرف احيازها **الثالث** لو اختار العبد نقيض
مراده مراد الله تعالى لزم جمعهما او رفعهما او الترجيح
بلا مرجح فان قدرته وان كانت اعم لكنها بالنسبة الى
هذا المقدور على سوا احتجوا بالمعقول والمنقول **اما الاول**

وهو ان العبد لو لم يكن مختار القبيح تكليفه واجيب بانه
مشترك اذ المامور به عند استواء الدواعي ومرجوحية
داعيه ممتنع وعند رجحانه واجب وايضا ان كان معلوم
الوقوع وجب وقوعه وان كان معلوم اللاوقوع امتنع
ومع هذا فانه تعالى لا يسال عما يفعل **واما الثاني**
فهو الايات التي اضافت الافعال الى العباد
علقها بمشيتهم كقوله تعالى فويل للذين يكتبون
الكتاب بايديهم ان يتبعون الا الظن حتى يغيروا
ما بانفسهم بل سولت لكم انفسكم فطوعت له
نفسه من يعمل سوء يجز به كل امرء بما كسب
رهين من شاء فليومن ومن يشاء فليكفر اعملوا
ما شئتم فمن شاء ذكره فمن شاء ان يتقدم او يتاخر
وعورض بنحو قوله تعالى خالق كل شيء الله خلقكم

وما تعلمون

وما تعملون من يشا الله يضلله ومن يشا يجعله على
صراط مستقيم **الثاني** الايات المشتملة على الوعد
والوعيد بها والمدح والذم عليها وهي اكثر من
ان تحصى واجيب بان السعادة والسقاوة جلية
كتبت له قبله والاعمال امارات وترتب الثواب
والعقاب عليها من حيث انها معرفات لا موجبات
الثالث اعتراف الانبياء عليهم السلام بذنوبهم
كقوله تعالى حكاية عن ادم ربنا ظلمنا انفسنا وعن
يونس سبحانك اني كنت من الظالمين وعن
موسى رب اني ظلمت نفسي وعورض بقوله
تعالى حكاية عن موسى ان هي الا فتنتك تضل
بها من تشاء وتهدي بها من تشاء ونظايره **الرابع**
الايات الدالة على ان افعاله لا تتصف بصفات

افعال العباد من الظلم والاختلاف والتفاوت كقوله
تعالى ان الله لا يظلم مثقال ذرة وما ربك بظلام
للعبيد وما ظلمناهم لو كان من عند غير الله لوجدوا
فيه اختلافا كثيرا ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت
واجيب بان كونه ظلما اعتبار يعرض بعض الافعال
بالنسبة الينا لقصور ملكنا واستحقاقنا وذلك لا يمنع
صدور اصل الفعل عن البارى تعالى مجردا عن
هذا الاعتبار واما نفي الاختلاف والتفاوت
فمن القران وخلق السموات اذ الكلام فيهما واعلم
ان اصحابنا لما وجدوا تفرقة بديهية بين ما نزاوله
وبين ما نحس من الجمادات وذادهم قاطع البرهان
عن اضافة الفعل الى اختيار العبد مطلقا جمعوا
بينهما وقالوا الافعال واقعة بقدرة الله تعالى وكسب

العبد

العبد على معنى ان العبد لما صمم العزم فالله تعالى يخلق
الفعل فيه وهو ايضا مشكل ولصعوبة هذا المقام انكر
السلف على المناظرين فيه **الثانية** انه تعالى مريد
للكائنات من الخير والشر والايمان والكفر لانه
موجد الكل ومبدعه ولانه علم ممن يموت على كفره
بعدم ايمانه فامتنع وجوده والا لامكن انقلاب علمه
جهلا فلا يتعلق الارادة به واحتجت المعتزلة بوجوه
الاول ان الكفر غير مامور به فلا يكون مرادا
اذ الارادة مدلول الامر او ملزومه **الثاني** لو
كان الكفر مرادا لوجب الرضا به والرضا بالكفر
كفر **الثالث** انه لو كان مرادا لكان الكافر
مطيعا بكفره لان الطاعة تحصيل مراد المطاع **الرابع**
قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر والرضا هو الارادة

واجيب بان الامر قد ينفك عن الارادة كامر المختبر و
الرضا انما يجب بالقضاء دون المقضي والطاعة موافقة
الامر وهو غير الارادة والرضا من الله تعالى ارادة
الثواب او ترك الاعتراض وقالت الحكما الموجود
اما خير محض كالملايكة والافلاك او الخير فيه غالب
والمقتضي بالذات خير والشر واقع بالتبع فان ترك
الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير **الثالثة**
في التحسين والتقبيح لا قبيح بالنسبة الى الله تعالى
فانه مالك الامور على الاطلاق يفعل ما يشا ويختار
لا علة لصنعه ولا غاية لفعله واما بالنسبة الينا فالقبيح
ما نهي عنه شرعا والحسن ما ليس كذلك وقالت المعتزلة
القبيح قبيح بنفسه وقبحه يكون لذاته او لصفة قايمة
بها فيقبح من الله تعالى كما يقبح منا وكذا الحسن

ثم ان

كانقاذ

ثم ان منهما ما يستبد العقل بدركه ضرورة الغرقى
والهلكى وقبح الظلم او استدلالا كقبح الصدق الضار و
حسن الكذب النافع ولذلك يحكم بهما المتدين وغيره
كالبراهمة ومنهما ما ليس كذلك كحسن صوم آخر رمضان
وقبح صوم اول شوال قلنا المراد بالحسن والقبح ا و
يكون ملايما للطبع او منافرا له فلا خلاف في كونهما عقليين
وان كان ما يتعلق به في الآجل ثواب او عقاب فالعقل
لا مجال له فيه كيف وقد بان ان العبد غير مختار في فعله
ولا مستبد بتحصيله **الرابعة** في انه تعالى لا يجب عليه
شي اذ لا حاكم عليه ولانه لو وجب عليه شي فان لم يستوجب
الذم بتركه لم يتحقق الوجوب وان استوجب كان ناقصا
لذاته مستكملا بفعله وهو محال والمعتزلة اوجبوا امورا
منها اللطف وهو ان يفعل ما يقرب العبد الى الطاعة

ان كان ما يكون صفة كمال او نقص صح

فقيل هذا التقريب يمكنه ان نفعل ابتدا فيكون الوسط
عبثا ومنها الثواب على الطاعات فقيل تلك الاعمال
لا تكافي النعم السابقة فكيف تقتضي مكافاة ومنها
العقاب على الكباير قبل التوبة فقيل هو حقه فله
عفوه ومنها ان يفعل الاصلح لعباده في الدنيا فقيل
الاصلح للكافر الفقير ان لا تخلق ومنها ان لا يفعل
القبيح عقلا لعلمه بقبحه واستغنايه عنه قياسا على الشاهد
وقد عرفت فساد ذلك **الخامسة** ان افعاله لا تعلل
بالاغراض لوجوه **الاول** انه لو فعل لغرض لكان
ناقص الذات مستكملا بغيره وهو محال لا يقال غرضه
مصلحة العبد لا تحصل ص
تحصيل مصلحة العبد وعدم تحصيلها ان استويا بالنسبة
اليه لم يصلح ان يكون غرضا داعيا الى الفعل والا لزم
الاستكمال **الثاني** ان تحصيل الاغراض ابتداء

مقدور الله تعالى فجعلها غايات عبث وهو ينافي
الغرض **الثالث** الغرض من اختصاص الحادثة
المعينة بوقتها المعين ان وجد قبله لزم ان يكون الحادث
حينئذ وان لا يكون الغرض غرض هذا الحادث
وان وجد في وقته عاد الكلام في اختصاصه به ولزم
التسلسل او التنزيه عن الغرض واتفقت المعتزلة
على ان افعاله واحكامه معللة برعاية مصالح العباد لان
ما لا غرض فيه عبث وهو على الحكيم محال واجيب
بان العبث ان كان هو الخالي عن الغرض فهو عين
الدعوى وان كان غيره فلا بد من تصويره اولا
وتقريره ثانيا **السادسة** قالت المعتزلة الغرض
من التكليف التعريض لاستحقاق التعظيم فان التفضيل
به قبيح قلنا مبناه على الحسن والقبح في افعاله مع

ذلك فالتفضيل انما يقبح ممن يتصور له النفع والضد
واحتج منكروا التكليف بان العبد مجبور لما مر فيقبح
تكليفه ولانه ان عري عن الغرض كان عبثا فيقبح
وان كان لغرض فذلك الغرض لا يكون له لتعاليه
عنه ولا لغيره فانه تعالى قادر على تحصيله ابتدا فيضيع
التكليف واجيب بان حاصل التكليف ايذان
من الحق الى الخلق بنزول الثواب وحلول العقاب
على اهل الجنة والنار وفرقان بين السعداء والاشقياء
وحكمه لا يطلب لميته ولا يسيل عليته يعترض ولا ينقض
عليه لا يسال عما يفعل وهم يسالون والله اعلم

وسال ولا يسال عنه كما قال الله تعالى

الكتاب الثالث في النبوات وما يتعلق

بها وفيه ثلثة ابواب **الباب الاول** في النبوة
وفيه مباحث **الاول** في احتياج الانسان الى النبي

لما لم يكن

لما لم يكن الانسان بحيث يستقل بامر نفسه وكان
امر معاشه لا يتم الا بمشاركة آخر من ابناء جنسه ومعاوضة
ومعارضة تجريان بينهما فيما يعن لهما مما يتوقف
عليه صلاح الشخص او النوع احتاج الى عدل يحفظه
شرع يفرضه شارع مختص بايات ظاهرة ومعجزات
باهرة تدعو الى طاعته وتحث على اجابته ويصدق
في مقالته يوعد المسيء بالعقاب ويعد المطيع بالثواب
وهو النبي **الثاني** في امكان المعجزات المعجزامر
خارق للعادة من ترك او فعل مثل ان يمسك
عن القوت مدة غير معتادة لانجذاب النفس الى
عالم القدس واستتباعه القوى البدنية فوقف
عن افعالها فلم يتحلل منه ما يتحلل من غيره فاستغنى
عن البدل كما ان المريض لما استغلت قواه الطبيعية

عن تحريك المواد المحمودة بتحليل المواد الردية لم يطلب
الغذا مدة لو انقطع مثلها عنه في غير هذه الحالة هلك واليه
الاشارة في قوله عليه السلام لست كاحدكم ابيت عند ربي
يطعمني ويسقيني وان يخبر عن الغيب بان يقع له في
اليقظة ما يقع له في النوم فيتصل نفسه لقوتها ونقايها
عن الشواغل البدنية بالملائكة العظام فينتقش بما فيها
من صور الجزئيات الواقعة في عالمنا وانها اسباب وعلل
لوجوداتها مدركة لذواتها ولما يتوقف عليها فينتقل
منها الى القوة المتخيلة ومنها الى الحس المشترك فيرى
المشاهد المحسوس وهو الوحي وربما تعلو وتشتد
الاتصال فيسمع كلاما منظوما من مشاهد يخاطبه مخاطب صح
ويشبه ان يكون نزول الكتب بهذا الوجه ويفعل
ما لا يفي به منة (القوة) امثاله مثل ان يمنع الماء عن جريانه

والفجر

وانفجر عن خلال اصابعه وبنانه وذلك بان يسلطه الله تعالى
على مادة الكائنات فيتصرف نفسه فيها كما يتصرف
في اجزاء بدنه سيما فيما يناسب مزاجه الخاص ويشاركه
في طبيعته فيفعل فيه ما شاء هذا على راي الحكماء واما
على راينا فالله تعالى قادر يخص من يشاء من عباده
بالوحي والمعجزة وارسال الملك اليه وانزال الكتب عليه
الثالث في نبوة نبينا محمد عليه السلام والذي يدل
عليها انه عليه السلام ادعى النبوة بالاجماع واظهر
المعجزة لانه اتى بالقران وتحدى به ولم يعارض
واخبر عن المغيبات كقوله تعالى وهم من بعد غلبهم
سيغلبون وقوله لرادك الى معاد وقوله ستدعون
الاية وقوله وعد الله الذين آمنوا منكم الاية وقوله عليه
السلام الخلافة بعدي ثلثون سنة وقوله اقتدوا باللذين

رضي الله عنه

من بعدك ولعمار يقتلك الفية الباغية وقتل يوم صفين
ولعباس حين اعجز نفسه عن الفدا اين المال الذي
وضعت بمكة عند ام الفضل وليس معكما احد وقلت
ان اصبت فلعبد الله كذا وللفضل كذا واخباره عن
موت النجاشي وما يحدث من الفتن والعلامات
كناية بغداد ونار بصرى وما كان من اقاصيص الاولين
وبلوغه هذا المبلغ العظيم في الحكمة الـ[illegible]ـدية والعملية
بغتة بلا تعلم وممارسة ونقل عنه معجزات اخر كانشقا ق
القمر وتسليم الحجر ونبوع الما بين اصابعه وحنين
الخشب وشكاية الناقة وشهادة الشاة المسمومة الى
غير ذلك مما ذكر في كتاب دلايل النبوة وان لم
يتواتر كل واحد منها فالمشترك بينهما متواتر فيكون
نبيا لان الرجل اذا قام في محفل عظيم وقال اني

رسول الله

رسول الله هذا الملك اليكم فقطا البوة بالحجة فقال
ايها الملك ان كنت صادقا في دعواك فخالف عادتك
وقم من مقامك ففعل علم بالضرورة صدقه وايضا
فجميع سيره وصفاته المتواترة كملازمة الصدق والاعراض
عن الدنيا مدة عمره والسخاوة في الغاية والشجاعة
الى حد لم يفر قط عن احد وان عظم الرعب مثل
يوم احد والفصاحة التي ابكمت مصاقع الخطباء
من العرب العرباء والاصرار على الدعوى مع
ما يرى من المتاعب والمشاق والترفع عن الاغنياء
والتواضع مع الفقرا لا يكون الا للانبياء وقالت البراهمة
كل ما حسنه العقل فمقبول وما قبحه فمردود
وما توقف فيه فمستحسن عند الحاجة اليه مستقبح
عند الاستغناء فاذا في العقل مندوحة عن النبي قلنا

جمع مصقع وهو الفصيح

عنه

لبعثة الرسل فوايد لا تحصى منها ان يقرر الحجة ويبسط
الشبهة ويرشد الى ما يتوقف العقل فيه كبعث الاموات
واحوال الجنة والنار ومنها ان يبين حسن ما يتوقف
العقل فيه ويفصل ما حسنه اجمالا ومنها ان تعين وظايف
الطاعات والعبادات المذكرة للمعبود المكررة لاستحفاظ
التذكر وغيرها ومنها ان يشرع قواعد المقيم لحيوة النوع
ويعلم الصناعات الضرورية والنافعة المكملة لامر
المعاش ومنها ان يعلم منافع الادوية ومضارها
وخصايص الكواكب واحوالها التي لا يحصل العلم
بها الا بتجربة متطاولة لا تفي بها الاعمار وايضا فالعقول
متفاوتة والكامل نادر فلا بد من معلم يعلمهم و
يرشدهم على وجه يناسب عقولهم قالت اليهود لا نسخ
اما ان يكون في شرع موسى عليه السلام انه سينسخ او لا يكون فان كان

لزم ان

لزم ان يتواتر ويشتهر كاصل دينه وان لم يكن فان كان
فيه ما يدل على دوامه امتنع نسخه وان لم يكن لم يتكرر
شرعه فلم يثبت غير مرة قلنا كان فيه ما يشعر بنسخه
ولم يتواتر اذ لم يتوفر الدواعي الى نقله توفرها الى
نقل اصله او كان فيه ما يدل على الدوام ظاهرا لا قطعا
فلا يمتنع النسخ **الرابع** في عصمة الانبيا الجمهور على
عصمتهم عن الكفر والمعاصي بعد الوحي والفضيلية
من الخوارج جوزوا عليهم المعاصي واعتقدوا ان كل
معصية كفر واخرون جوزوا الكفر تقية بل اوجبوا
لان القا النفس في التهلكة حرام ومنع بانه لو جاز ذلك
لكان اولى الاوقات به وقت اظهار الدعوى فيؤدي
الى خفا الدين بالكلية والحشوية جوزوا الاقدام على
الكباير وقوم منعوا عن تعمدها وجوزوا تعمد الصغاير

واصحابنا منعوا الكبائر مطلقا وجوزوا الصغائر سهوا
لنا انه لو صدر عنهم كفر او ذنب لوجب اتباعهم
فيه لقوله تعالى فاتبعوه ولكانوا معذبين باشد العذاب
كما اوعد نساءه بقوله يضاعف لها العذاب ولزاد في
حدود الاحاد وكانوا من حزب الشيطان لانهم
يفعلون ما اراده ولم تقبل شهادتهم واستوجبوا
الذم والايذاء وقد قال الله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله
لعنهم الله في الدنيا والآخرة وانعزلوا عن النبوة لان
المذنب ظالم والظالم لا ينال عهد النبوة لقوله تعالى
لا ينال عهدي الظالمين لا يقال العهد
عهد الامامة لانه وان سلم فعهد النبوة بذلك اولى
واما قوله تعالى عفا الله عنك وقوله تعالى ليغفر لك الله ما تقدم
من ذنبك وما تاخر ونحوهما فمحمول على ترك الاولى واما وقعة
الاولى صح

آدم

آدم فانها كانت قبل نبوته اذ لم يكن له حينئذ
امة لقوله تعالى ثم اجتباه ربه واما قول ابراهيم هذا
ربي فعلى سبيل الفرض وقوله بل فعله كبيرهم فعلى
سبيل الاستهزاء او اسناد الفعل الى السبب لان
تعظيمهم للصنم الاكبر حمله على ذلك ونظره في النجوم
كان للاستدلال والتعرف من صنعه تعالى وقوله اني
سقيم اخبار عن سقم حالي او عن متوقع استقبالي فلا كذب
واما اخفاؤه يوسف حريته ولا اشعاره عن القتل بالقتل و
اما همه فجبلي لا اختياري وجعل سقايته في رحل
اخيه كان بمواطاته وما صدر من اخوته ليس حال
نبوتهم ان سلم انهم انبياء عليهم السلام واما قصة داود فلم يثبت
على ما ذكروا والآية تحتمل غيره واما قبل الوحي فالاكثرون
منعوا الكفر واما الذنب والاصرار عليه لئلا يزول
للكفار

عنه البقة بالكلية وجوز واعلى الندور كقصة اخوة

يوسف والروافض اوجبوا العصمة مطلقا **تنبيه**

العصمة ملكة نفسانية تمنع الفجور وتتوقف على العلم

بمثالب المعاصي ومناقب الطاعات وتتاكد في الانبيا بتتابع

الوحي على التذكير والاعتراض على مايصدر منهم

سهوا والعتاب على ترك الاولى وقيل هي كون الشخص

بحيث يمتنع الذنب عنه لخاصية في نفسه او بدنه ورد

بانه لو كان كذلك لما استحق المدح على عصمته ولا تمتنع

تكليفه وبقوله تعالى قل انما انا بشر مثلكم وقوله تعالى ولولا ان

ثبتناك **الخامس** في تفضيل الانبياء على الملايكة ذهب

اليه اكثر اصحابنا والشيعة خلافا للحكماء والمعتزلة والقاضي

وابي عبد الله الحليمي من افي الملايكة العلوية احتج

الاولون بوجوه **الاول** انه تعالى امر الملايكة بسجود

آدم

آدم والحكيم لا يامر الافضل بخدمة المفضول **الثاني**

ان آدم عليه السلام كان اعلم من الملايكة لانه يعلم الاسماء دونهم

فكان افضل لقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون

والذين لا يعلمون **الثالث** ان طاعة البشر اشق

لانها مع الموانع من الشهوة والغضب والوسوسة

ولانها تكليفية مستنبطة بالاجتهاد وطاعة الملك

ذاتية جبلية منصوص عليها فتكون افضل لقوله

عليه السلام افضل العبادات احمزها اي اشقها

الرابع قوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل

ابراهيم وآل عمران على العالمين ترك العمل

به فيمن لم يكن نبيا من الآلين فبقي معمولا به

في حق الانبيا واحتج الآخرون ايضا بوجوه **الاول**

قوله تعالى لن يستنكف المسيح ان يكون عبدا لله ولا الملايكة

المقربون **الثاني** اطراد تقديم ذكرهم على ذكر الانبياء عليهم السلام

الثالث قوله تع لا يستكبرون عن عبادته اسند له بعدم

استكبارهم على ان البشر ينبغي ان لا يستكبر ولا يناسب

ذلك ما لم يثبت تفضيلهم **الرابع** قوله لا اقول لكم اني

ملك وقوله الا ان تكونا ملكين **الخامس** الملك معلم

النبي والرسول فيكون افضل من المتعلم والمرسل

اليه **السادس** الملائكة ارواح مبراة عن الرذايل

والآفات النظريه والعملية مطلعة على اسرار الغيب

قوية على افعال العجيبه سابقة الى الخيرات مواظبة

على محاسن الاعمال لقوله تع لا يعصون الله ما امرهم

ويفعلون ما يؤمرون وقوله تع يسبحون الليل والنهار

لا يفترون **السادس** في الكرامات انكرها المعتزلة الا

ابا الحسين والاستاذ منا **لنا** قصة آصف ومريم

واصحاب

واصحاب الكهف احتجوا بان الخوارق لو ظهرت على

غير الانبيا لالتبس النبي بالمتنبي قلنا لا بل يتميز

النبي بالتحدي والدعوى **الباب الثاني**

في الحشر والجزاء وفيه مباحث **الاول** في اعادة المعدوم

وهي جايزة خلافا للحكما والكرامية والبصري من المعتزلة

لنا انه لو امتنع وجوده بعد عدمه فاما ان يمتنع لذاته

او لشيء من لوازمه فيمتنع ابتدا او لشيء من عوارضه

فيمكن عند ارتفاعه والنظر الى ذاته من حيث هي

واحتجوا بوجوه **الاول** انه نفي محض فلا يحكم عليه

بامكان العود **الثاني** انه لو وقع لم يتميز عن مثله

عن مثل المبتدا معه حال عوده **الثالث** انه لو امكن لامكن

اعادة الوقت المبتدا فيه واعادته فيه فيكون مبتدا معادا

معا وهو محال والجواب عن الاول ان قولك لا يحكم

حكم وهو منقوض بالحلم على ما لم يوجد بعد وعلى الممتنع
ونفس العدم وعن الثاني ان كل مثلين فهما يتميزان
بالتشخص في الخارج لا محالة وان اشتبه علينا والا لم يكونا
مثلين بل هو هو وعن الثالث ان اعادة ذلك الوقت
لا تستلزم كونه مبتدأ فانه امر يعرض له باعتبار وهو
كونه غير مسبوق بحدوث البتة **الثاني** في حشر
الاجسام اجمع المسلمون على انه تع يحيي الابدان بعد
موتها وتفرقها لانه ممكن عقلا والصادق اخبر
عنه فيكون حقا اما الاول فلان اجزاء الميت قابلة
للجمع والحيوة والا لم يتصف بهما قبل والله تعالى
عالم باجزاء كل شخص على التفصيل لما سبق وهو قادر
على جمعها وايجاد الحيوة فيها لشمول قدرته جميع
الممكنات فثبت ان احياء الابدان ممكن واما الثاني

فلانه

فلانه ثبت بالتواتر انه عليه السلام كان يثبت المعاد البدني و
يقول به واليه اشار حيث قال عز وعلا قل يحييها
الذي انشاها اول مرة وهو بكل خلق عليم قيل لو اكل
انسان انسانا آخر وصار جزءا منه فالماكول اما ان يعاد
في الآكل او الماكول منه واياما كان فلا يعود
احدهما بتمامه وايضا فالمقصود من البعث اما الايلام
او الالذاذ او دفع الالم والاول لا يليق بالحكيم والثاني
محال لان كل ما يتخيل لذة في عالمنا فهو دفع الم
ويشهد له الاستقراء والثالث يكفي فيه الابقاء على
العدم فيضيع البعث واجيب عن الاول بان المعاد
من كل واحد اجزاؤه الاصلية التي هي الانسان هي صح
فانها الباقية من اول عمره الى آخره الحاضرة لنفسه
لا الهيكل المتبدل المغفول عنه في اكثر الاحوال والماكول

فصل من المغتذى فلا يعاد فيه وعن الثانى ان فعله
لا استدعى غرضا وان سلم فالمقصود هو الالتذاذ والاستقرا
ممنوع وان سلم فلم لا يجوز ان يكون لذايذ الاخروية
مشابهة للذايذ الدنيا فى الصورة لا فى الحقيقة **تنبيه**
اعلم انه لم يثبت انه تعالى يعدم الاجزا ثم يعيدها والتمسك
بنحو قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه ضعيف لان
التفريق ايضا اهلاك **الثالث** فى الجنة والنار قال
اما ان يكونا فى هذا العالم فيكونان اما فى عالم الافلاك
وهو باطل لانها لا تنخرق ولا تخالط الفاسدات
واما فى عالم العناصر فيكون الحشر تناسخا او فى عالم
آخر وهو باطل لان هذا العالم كرى فلو فرضت
كرة اخرى حصل بينهما خلاء وهو محال ولان العالم
الثانى لو حصل فيه العناصر لكانت متماثلة لهذه

الثالث في الجنة والنار

اى الى احيازها

العناصر مايلة الى احيازها ومقتضية للحركة اليها و
كانت ساكنة فى احياز ذلك العالم طبعا او قسرا دايما
وكلاهما محال والجواب لم لا يجوز ان يكونا فى هذا
العالم كما قيل الجنة فى السماء السابعة لقوله تعالى عند سدرة
المنتهى عندها جنة الماوى وقوله عليه السلام سقف الجنة
عرش الرحمن وامتناع الخرق ممنوع والنار تحت الارضين
والفرق بين هذا والتناسخ انه رد النفس الى بدنها
المعاد والمولف من اجزايه الاصلية والتناسخ رد النفس
الى مبتدا او فى عالم آخر ولنا وم بساطة كل محيط و
استلزامها كرية الشكل وامتناع الخلا كلها ممنوعة
وان سلم فلم لا يجوز ان يكون هذا العالم وذلك مركوزين
فى ثخن كرة اعظم منهما ووجوب تماثل عنصرى
العالمين مطلقا ممنوع لامكان الاختلاف فى الصورة

او الهيولى وان حصل الاشتراك في الصفات واللوازم

فرع الجنة والنار مخلوقتان خلافا لابي هاشم والقاضي

عبد الجبار لنا قوله تعالى جنة عرضها كعرض السموات

والارض اعدت للمتقين لا يقال انما يكون عرضها

عرضهما اذا وقعت في احيازهما وذلك انما يمكن

بعد فنائهما لاستحالة تداخل الاجسام لان المراد ان

عرضها مثل عرضهما لقوله تع لعرض السموات والارض

ولان عرضهما لا يكون عين عرضها وقوله تعالى واتقوا

النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين

واسكان آدم في الجنة واخراجه عنها فالا لو كانت

الجنة مخلوقة لما كانت دايمة لقوله تعالى كل شيء

هالك الا وجهه ان كل شيء مما سواه فهو هالك معدوم

في حد ذاته وبالنظر اليه من حيث هو لا ان العدم

والثاني باطل لقوله تعالى اكلها دايم اي ماكولها دايم قلنا معنى قوله كل شي هالك الا وجهه صح

نظرا

يطرأ عليه وان سلم فمخصوص جمعا بين الادلة وايضا قوله تع

اكلها دايم متروك الظاهر لان الماكول لا محالة يفنى

بالاكل بل المعنى انه كلما فني شيء منها حدث عقيبه

مثله وذلك لا ينافي عدم الجنة طرفة عين الرابع

في الثواب والعقاب قالت البصرية الثواب على الطاعة

حق على الله تعالى واجب عليه لانه انما شرع التكاليف

الشاقة لغرض لا لاستحالة العبث عليه وعود الفوايد

اليه وذلك الغرض اما حصول نفع او دفع ضر والثاني

باطل لانه لو ابقانا على العدم لا ستراحنا لم نحتج الى تلك

المشاق والاول اما ان يكون منفعة سابقة وهو مستقبح

عقلا او لاحقة وهو المطلوب وايضا قوله تع جزاء بما كانوا

يعملون وامثاله يدل على ان العمل يستدعي الثواب

قلنا قد بينا انه لا غرض لفعله ولا علة لحكمه ومع ذلك

فلم لا يكف سوابق النعم والاستقباح ممنوع كيف
والمعتزلة اوجبوا الشكر والنظر في المعرفة عقلا لما سبق
من نعمه والاية لا تدل على الوجوب ولفظ الجزاء يكفي
لاطلاقه لكون الفعل علامة ودليلا وقالت المعتزلة
والخوارج انه يجب عليه عقاب الكافر وصاحب الكبيرة
لان العفو تسوية بين المطيع والعاصي ولان شهوة الفسوق
مركبة فينا فلو لم يكن بحيث نقطع بالعقاب كان ذلك
اغراء عليه ولانه تع اخبر بان الكافر والفاسق يدخلان في
النار في مواضع شتى والخلف في خبره محال والجواب
عن الاول انه وان لم يعذب العاصي لكنه لا يثيبه
اثابة المطيع فلا تسوية وعن الثاني ان تغليب العقاب
بالتهديد والتوعيد كاف في الاحجام وتوقع العفو قبل
التوبة كتوقعه بالتوبة وعن الثالث انه لا يدل شيء

منها

منها على وجوب العقاب في نفسه ثم تعلقوا بوعيد صاحب
الكبيرة لا ينقطع كوعيد الكافر لوجوه الاول الايات
المشتملة على لفظ الخلود في وعيدهم كقوله تع بلى من كسب
سيئة واحاطت ومن يعص الله ورسوله ومن يقتل مؤمنا
متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها الثاني قوله تع في صفتهم
وما هم عنها بغائبين الثالث ان الفاسق يستحق
العقاب بفسقه وذلك يسقط ما استحقه من الثواب
لما بينهما من التنافي واجيب عن الاول بان الخلود
هو المكث الطويل واستعماله بهذا المعنى كثير و
عن الثاني بان المراد من الفجار الكاملون في الفجور
وهم الكفار بدليل قوله تع اولئك هم الكفرة الفجرة وتوفيقا
بينه وبين الايات الدالة على اختصاص العذاب
بالكفار كقوله ان الخزي اليوم والسوء على الكافرين

انا قد اوحي الينا ان العذاب على من كذب وتولى كلما
القي فيها فوج سالهم خزنتها الم ياتكم نذير قالوا بلى
قد جانا نذير فكذبنا لا يصليها الا الاشقى الذى كذب
وتولى يوم لا يخزى الله النبى والذين آمنوا معه والفاسق
مومن لقوله تعالى وان طايفتان من المومنين اقتتلوا الاية
ولهذا قطع مقاتل بن سليمان والمرجية بانهم لا يعاقبون
وعن الثالث بمنع الاستحقاقين ومنافاتهما وبان استحقاق
العقاب لو احبط استحقاق الثواب فاما ان يحبط
منه شى على طريق الموازنة كما هو مذهب ابى هاشم
او لا يحبط كما هو مذهب ابيه وكلاهما باطلان اما الاول
فلان تاثير كل منهما فى عدم الاخر اما ان يكونا
معا او على التعاقب والاول محال لاستلزامه وجودهما
حال عدمهما وكذا الثاني لان المغلوب المحبط

لا يعود

لا يعود غالبا واما الثانى فلانه الغاء للطاعة وتضييع لها
وهو باطل لقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره
واما اصحابنا فقالوا الثواب فضل من الله تعالى والعقاب
عدل منه والعمل دليل وكل ميسر لما خلق له فيخلد
المومن الموفق للطاعات فى جنانه وفاء بوعده بعهده
ويعذب الكافر المعاند فى نيرانه ابدا بمقتضى وعيده
وينقطع وعيد المومن العاصى لقوله تعالى فمن يعمل
مثقال ذرة خيرا يره ولا يرى الا بعد الخلاص
من العذاب وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا
ولقوله عليه السلام من قال لا اله الا الله دخل الجنة
ويرجى عفو الكافر البالغ فى اجتهاده الطالب للهدى
من فضله ولطفه فان قيل القوى الجسمانية لا تقوى
على افعال غير متناهية لانها منقسمة بانقسام

محلها فنصفها مثلا اذا حركت جسمها فاما ان تحرك حركات
متناهية فيكون تحريك الكل ضعف تحريك الجزء لان
نسبة الاثرين وضعف المتناهي متناه او تحرك حركات
غير متناهية فكل القوة ان لم تزد عليها كان الشيء مع
غيره كلا معه وان ازاد وقعت الزيادة على غير المتناهي
من الجهة التي هو بها غير متناه وهو محال وايضا فالمولفة من العناصر
من العناصر لا يزال الحرارة فيه تنقص الرطوبة حتى
تزول بالكلية وتفضي الى انطفاء الحرارة وخراب
البدن فكيف يدوم الثواب والعقاب وايضا دوام
الحيوة مع دوام الاحتراق غير معقول قلنا اما الاول
فمبني على نفي الجوهر الفرد وسريان القوة في
محلها وان جزء القوة قوة والبرهان لم يقم عليها ومع
ذلك فانه منقوض بحركات الافلاك ومدفوع عنا

لان

لان القوة عرض عندنا فلعله يفنى ويتجدد واما الثاني
فممنوع لان القول بالمزاج وتركب المواليد عن العناصر
ليس يقيني وتاثير الحرارة في الرطوبة انما يفضي الى افنائها
لو امتنع ورود الغذا في البدن بمقدار ما يتحلل منه و
كذا الثالث لان اعتدال المزاج ليس شرطا عندنا للحيوة
وايضا فان من الحيوانات ما يعيش في النار ويلتذ بها
فلا يبعد ان يجعل الله تعالى بدن الكافر بحيث يتالم
بالنار ولا تتحرك ولا يموت بها **الخامس** في العفو
والشفاعة لاصحاب الكباير اما الاول فلقوله تعالى
وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات
وقوله تعالى او يوبقهن بما كسبوا ويعفو عن كثير
والاجماع على انه عفو وهو انما يتحقق بترك العقاب المستحق
والمعتزلة منعوا العذاب على الصغاير قبل التوبة

والكباير بعدها فالعفو هو الكباير قبلها وقوله ان الله
لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
اى قبل التوبة والا لم يتوجه الفرق ولا التعليق بالمشية
على رايهم وقوله تعالى وان ربك لذو مغفرة للناس
على ظلمهم وامثال ذلك كثيرة واما الثانى فلانه تع
امر النبى بالاستغفار لذنوب المومنين وقال اى الشفاعة
واستغفر لذنبك وللمومنين والمومنات وصاحب
الكبيرة مومن لما مر فيستغفر له صيانة لعصمته
ويقبل منه تحصيلا لمرضاته لقوله ولسوف يعطيك
ربك فترضى وقوله عليه السلام شفاعتى لاهل
الكباير من امتى احتجوا بقوله تعالى واتقوا يوما
لا تجزى نفس عن نفس شيا وقوله وما للظالمين
من حميم ولا شفيع يطاع وقوله من قبل ان ياتى

يوم

يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة وقوله وما للظالمين
من انصار واجيب بانها غير عامة فى الاعيان
ولا فى الازمان وان ثبت عمومها فهى مخصوص
بما ذكرنا السادس فى اثبات عذاب القبر يدل
عليه قوله تعالى فى آل فرعون النار يعرضون
عليها غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة ادخلوا آل
فرعون اشد العذاب وفى قوم نوح اغرقوا
فادخلوا نارا والفا للتعقيب وقوله حكاية ربنا امتنا اثنتين
واحييتنا اثنتين وذلك دليل على ان فى القبر
حيوة وموتا آخر احتج المخالف بقوله لا يذوقون
فيها الموت الا الموتة الاولى وقوله وما انت بمسمع
من فى القبور واجيب عن الاول بان معناه
ان نعيم الجنة لا ينقطع بالموت كما انقطع نعيم الدنيا به

لا وحشة الموت فان الله تعالى احيا كثيرا من الناس
في زمان موسى وعيسى واماتهم ثانيا وعن الثاني
ان عدم استماعهم لا يستلزم عدم ادراك المدفون
السابع في ساير السمعيات من الصراط والميزان
وتطاير الكتب واحوال الجنة والنار والاصل فيها
في اثبات هذه الامور انها امور ممكنة اخبر
الصادق عن وقوعها فيكون حقا **الثامن** في
الاسماء الشرعية الايمان في اللغة التصديق و
في الشرع عبارة عن تصديق الرسول بكل ما علم
به مجيئه عليه السلام عندنا وعن كلمتي
الشهادة عند الكرامية وعن امتثال الواجبات
والاجتناب عن المحرمات عند المعتزلة وعن
مجموع ذلك عند اكثر السلف والذي يدل على خروج

العمل عن مفهومه عطفه عليه في قوله تعالى الذين
امنوا وعملوا الصالحات وقوله والذين امنوا ولم يلبسوا
ايمانهم بظلم واما قوله وما كان الله ليضيع ايمانكم
فمعناه ايمانكم بالصلوة الى بيت المقدس وايضا فحمله
على الصلوة وحدها يكون على طريق المجاز وقوله عليه
السلام الايمان بضع وسبعون شعبة افضلها قول لا اله الا
الله وادناها اماطة الاذى عن الطريق فمعناه شعب
الايمان لان اماطة الاذى غير داخل فيه وفاقا والله اعلم

الباب الثالث في الامامة وفيه مباحث

الاول في وجوب نصب الامام اوجبه الامامية والاسماعيلية
على الله تعالى والمعتزلة والزيدية علينا عقلا واصحابنا سمعا
ولم يوجبه الخوارج مطلقا **لنا** مقامان بيان وجوبه
علينا سمعا وعدم وجوبه على الله اما الاول فلان نصب

الامام يدفع ضررا [illegible] دفع الآبه لان البلد اذا شغر [اى خلاء]
عن رئيس قاهر يامر بالطاعات وينهى عن المعاصي
ويدرا باس الظلمة عن المستضعفين استحوذ عليهم الشيطان
وفاش فيه الفسوق والعصيان وشاع الهرج والمرج ودفع
الضرر عن النفس بقدر الامكان واجب باجماع الانبياء
واتفاق العقلاء فان قيل ويحتمل مفاسد ايضا اذ ربما يستنكف
الناس عن طاعته فيزداد الفساد او [illegible] يجي عليهم ويظلمهم
او يحتاج لدفع المعارض وتقرير الرياسة الى مزيد مال
فيغصب منهم قلنا ا[illegible]تمالات مرجوحة مغمورة وترك
الخير الكثير لاجل الشر القليل شر كثير اما الثاني فلا
[illegible] علیه شئ بل هو الموجب لكل شئ احتجت
الامامية بانه لطف لانه اذا كان الامام كان حال
المكلف الى قبول الطاعات والاحتراز عن المعاصي

اقرب

اقرب مما اذا لم يوجد واللطف على الله واجب قياسا على
التمكين واجيب بعد تسليم المقدمات الباطلة بان اللطف
الذي ذكرتموه انما يحصل بوجود امام ظاهر قاهر يرجى
ثوابه ويخشى عقابه وانتم لا توجبونه كيف ولم يتمكن من
عهد النبوة الى ايامنا امام على ما وصفتموه الثاني في صفات الائمة وهي
تسع الاول ان يكون مجتهدا في اصول الدين وفروعه
ليتمكن من ايراد الدلايل وحل الشكوك والحكم والفتوى
في الوقايع الثانية ان يكون ذا رأي وتدبير يدبر الحرب
والسلم وساير الامور السياسية الثالثة ان يكون شجاعا
لا يجبن عن القيام بالحرب ولا يضعف قلبه عن اقامة [الحدود]
وجمع تساهلوا في الصفات الثلث وقالوا يجب نصب من
كان موصوفا بها الرابعة ان يكون عدلا لانه متصرف
في رقاب الناس واموالهم وابضاعهم الخامسة والسادسة

العقل والبلوغ السابعة الذكورة فانهن ناقصات عقل
ودين الثامنة الحرية لان العبد مستحقر بين الناس مشتغل
بخدمة السيد التاسعة كونه قرشيا خلافا للخوارج وجمع من
المعتزلة لنا قوله عليه السلام الائمة من قريش ما اطاعوا
الله ورسوله واستقاموا لامره ولا يشترط فيهم العصمة
خلافا للاسماعيلية والاثنا عشرية لنا انا سنبين ان شاء الله
امامة ابي بكر رضي الله عنه والامة اجمعت على كونه
غير واجب العصمة لا اقول علم انه غير معصوم احتجوا بان
وجه الحاجة اليه اما ان المعارف الالهية لا تعلم الا منه كما هو
مذهب اصحاب التعليم او تعليم الواجبات العقلية او
تقريب الخلق الى الطاعات كما هو مذهب الاثنا عشرية
وذلك لا يحصل الا اذا كان الامام معصوما وبان
احتياج الناس الى الامام لجواز الخطاء عليهم فلو جاز الخطاء

والالام في الجمع حيث لا عهد للعموم وهو اصلح الولاية قريش

عليه

عليه ايضا لاحتياج الى امام آخر ويتسلسل وبقوله تعالى
اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي قال لا ينال
عهدي الظالمين واجيب عن الاولين بمنع المقدمات
وعن الثالث بان الاية تدل على ان شرط الامام ان لا يكون
مشتغلا بالذنوب التي تنثلم بها العدالة لا ان يكون
معصوما الثالث فيما يحصل به الامامة الاجماع على
ان تنصيص الله ورسوله والامام السابق اسباب
مستقلة في ذلك انما الخلاف فيما اذا بايعت الامة
مستعدا لها واستولى بشوكته على خطط الاسلام
فقال بهما اصحابنا والمعتزلة لحصول المقصود بهما
وقالت الزيدية كل فاطمي عالم خرج بالسيف وادعى
الامامة صار اماما وانكرت الامامية ذلك مطلقا
واحتجوا بوجوه الاول ان اهل البيعة لا تصرف

لهم فى امر غيرهم فكيف يدلونه عليهم الثانى ان اثبات
الامامة بالبيعة قد يفضى الى الفتنة لاحتمال ان يبايع
كل فرقة شخصا ويقع بينهم التحارب الثالث ان منصب
القضا لا يحصل بالبيعة فكذا الامامة الرابع الامام نايب الله
ورسوله فلا يثبت خلافته الا بقول الله او قول رسوله
واجيب عن الاول بانه منقوض بالشاهد والحاكم
وعن الثانى ان الفتنة تندفع بترجيح الاعلم الاورع
الاسن الاقرب الى الرسول صلعم وعن الثالث بمنع
الاصل سيما اذا خلا البلاد عن الامام وعن الرابع
له لا يجوز ان يكون اختيار الامة او ظهور الشوكة
كاشفا عن كونه اماما نايبا لله تعالى ولرسوله ودليلا عليه
الرابع فى امامة الدليل على ان الامام الحق بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ابو بكر رضى الله عنه وخالف فيه الشيعة

جمهور

جمهور المسلمين ويدل عليه وجوه الاول قوله تعالى
وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ
فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ الآية فالموعود
بالاستخلاف والتمكين اما على رضى الله عنه ومن قام
بالامر بعده او ابو بكر ومن بعده والاول باطل اجماعا
فتعين الثانى الثانى قوله تعالى ستدعون الى قوم
اولى باس شديد تقاتلونهم او يسلمون فالداعى المخطور
مخالفته ليس بمحمد عليه السلام لقوله تعالى قل لن تتبعونا
ولا على رضى الله لانه ما حارب الكفار فى ايام خلافته
ولا من ملك بعده وفاقا فتعين من كان قبله الثالث
انه عليه السلام استخلفه فى الصلوة ايام مرضه وما عزله
فبقى كونه خليفة فى الصلوة بعد وفاته واذا ثبت خلافته
فيها ثبت فى غيرها لعدم القايل بالفصل الرابع قوله

الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير بعد ذلك ملكا عضوضا
وكان خلافة الشيخين [illegible] عشر سنة وخلافة عثمان رضي الله
عنه اثنتي عشرة سنة وخلافة علي رضي الله عنه خمس سنين
وهذا دليل واضح على خلافة الائمة الاربعة رضوان الله عليهم
الخامس ان الامة اجمعوا على امامة احد الاشخاص
الثلثة وهم ابو بكر وعلي والعباس وبطل القول بامامة
علي والعباس فتعين القول بامامته اما الاجماع فمشهور
مذكور في السير والتواريخ واما بطلان القول بامامتهما كتب صح
فلانه لو كان الحق لاحدهما لنازع ابا بكر وناظره واظهر
عليه حجته ولم يرض بخلافته فان الرضا بالامام الظالم قبيح
ان كان لعلي الا انه اعرض تقية قلنا كيف وكان
هو في غاية الشجاعة والشهامة وكانت فاطمة الزهراء
رضي الله عنها مع علو شانها وجه لها اكثر صناديد

القريش

القريش وساداتهم معه كالحسن والحسين والعباس
مع علو منصبه فانه قال له امدد يدك لابايعك حتى يقول
الناس بايع عم رسول الله صلعم ابن عمه فلا يختلف عليك
اثنان والزبير مع غاية شجاعته سل السيف وقال لا ارضى
بخلافة ابي بكر وابو سفيان رئيس مكة وراس بني امية
قال ارضيتم يا بني عبد مناف ان يلي عليكم تيمي
والانصار نازعهم ابو بكر ومنعهم الخلافة وكان
ابو بكر شيخا ضعيفا خاشعا سليما عديم المال قليل
الاعوان احتجت الشيعة على امامة علي رضي الله
عنه بوجوه **الاول** قوله تع انما وليكم الله ورسوله
والذين امنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون
الزكوة وهم راكعون فالمراد من الولي اما الناصر
او المتصرف لا غير لا يقال للاشتراك والاول باطل

لعدم اختصاص النصرة بالمذكور فتعين الثاني
فثبت ان المومن الموصوف يستحق النصر في
امور المسلمين والمفسرون ذكروا ان المراد منه
علي ابن ابي طالب لانه كان يصلي فساله سايل (للتصرف خ)
فاعطاه خاتمه راكعا والمستحق النصرف فهو الامام
فثبت انه امام ويقرب منه قوله عليه السلام من كنت
مولاه فعلي مولاه **الثاني** قوله عليه السلام انت مني
بمنزلة هارون من موسى وكان هارون خليفته
لقوله تعالى واذ قال موسى لاخيه هارون اخلفني
في قومي الا انه توفي قبله **الثالث** قوله عليه السلام
مشيرا اليه سلموا على امير المومنين واخذا بيده
هذا خليفتي فيكم بعد موتي فاسمعوا واطيعوا له
الرابع ان الامة اجمعوا على امامة احد الاشخاص

الثلثه

الثلثه وبطل القول بامامة ابي بكر والعباس لما ثبت
ان الامام يجب ان يكون واجب العصمة وان يكون
منصوصا عليه وهما لم يكونا واجبي العصمة ولا منصوصا
عليهما بالاتفاق فتعين القول بامامة علي رضي الله عنه
الخامس انه لابد وان يكون الرسول عليه السلام نص
على امامة معين تكميلا لامر الدين واشفاقا على
الامة ولم ينص لغير ابي بكر وعلي بالاجماع ولا لابي بكر (لو قصر امامته خ)
والا لكان توقيفه الامر على البيعة معصية فتعين تنصيصه
لعلي رضه **السادس** ان عليا كان افضل الناس
بعد رسول الله صلعم لانه ثبت بالاخبار الصحيح ان المراد
بقوله تعالى حكاية وانفسنا وانفسكم علي ولا شك انه
ليس نفس محمد صلعم بعينه بل المراد به اما انه بمنزلته
او هو اقرب الناس اليه وكل من كان كذلك

كان افضل الخلق بعده ولانه كان اعلم الصحابة لانه
كان اشدهم ذكاء وفطنة واكثرهم تدبرا وروية وكان
حرصه على التعلم اكثر واهتمام الرسول صلعم بارشاده
وتربيته اتم وابلغ وكان مقدما في فنون العلوم
الدينية اصولها وفروعها فان اكثر فرق المتكلمين
ينسبون اليه ويسندون اصول قواعدهم الى قوله
والحكماء يعظمونه غاية التعظيم والفقهاء ياخذون
برايه وقد قال عليه السلام اقضيكم علي وايضا فاحاد
كثيرة كحديث الطير وحديث خيبر وردت شاهدة
على انه افضل والافضل يجب ان يكون اماما
والجواب عن الاول ان عموم النصرة غير
مسلم وان حمل الجمع على الواحد متعذر بل المراد
به هو والكفاوة وعن الثاني ان معناه التشبيه في الاخوة

متعذر

والقرابة

والقرابة وعن الثالث ان هذه الاخبار غير متواترة و
لا صحيحة عندنا فلا تقوم حجة علينا وعن الرابع انا لا نسلم
وجوب العصمة ووجوب التنصيص وعدم النص
في شان ابي بكر رضي الله عنه وعن الخامس ان تفويض
الامر الى المكلفين لعله كان اصلح وعن السادس
انه معارض بمثله والدليل على افضلية ابي بكر رضي الله عنه
قوله تعالى وسيجنبها الاتقى فان المراد به اما ابو بكر
او علي وفاقا والثاني مدفوع لقوله تعالى وما لاحد
عنده من نعمة تجزى لان عليا رضي الله عنه نشا في تربية النبي
وانفاقه وذلك نعمة تجزى وكل من كان اتقى
كان اكرم عند الله وافضل لقوله ان اكرمكم عند الله
اتقيكم وقوله عليه السلام ما طلعت الشمس ولا غربت
على احد بعد النبيين والمرسلين افضل من ابي بكر

وقوله عليه السلام لابى بكر وعمر هما سيدا كهول اهل
الجنة ما خلا النبيين والمرسلين **الخامس** فى فضل
الصحابة يجب تعظيمهم والكف عن مطاعنهم فان الله
تعالى اثنى عليهم فى مواضع كثيرة منها قوله والسابقون
الاولون وقوله يوم لا يخزى الله النبى والذين
امنوا معه اشداء على الكفار رحماء بينهم وقال
عليه السلام لو انفق احدكم ملاء الارض ذهبا
ما بلغ مد احدهم ولا نصيفه وقال اصحابى كالنجوم
بايهم اقتديتم اهتديتم وقال الله الله فى اصحابى
لا تتخذوهم بعدى غرضا من احبهم فبحبى
احبهم ومن ابغضهم فببغضى ابغضهم ومن
اذاهم فقد اذانى ومن اذانى فقد اذى الله ومن
اذى الله فيوشك ان ياخذه وما نقل من المطاعن

فلم

وهو او الذين معه صح

٩٨

فله محامل وتاويلات ومع ذلك فلا ادل ما ورد
فى مناقبهم وحكى عن اثارهم نفعنا الله بمحبتهم اجمعين
وجعلنا المهديهم متبعين وعصمنا عن زيغ الضالين
وبعثنا يوم الدين فى عداد الهادين بفضله العظيم
وفيضه الكريم انه سميع مجيب تم كتاب الطوالع
فى الكلام بحمد الله وحسن
توفيقه فى المدرسة المحمدية
باسهام [illegible] رحمها الله
عن الافات بحق
محمد وآله اجمعين
تاريخ ولادة العبد
الضعيف الجانى
عبد اللطيف بن محمد
الاسفهانى
ختم الله بالخير
غره ماه مبارك
رمضان سنه
احدى و ثمانين
وثمانمائة

ولیکن از طاق آزو بخشی خرد ...
کیا بالحجه ... نیاید ... تا ...
روحان بدر ... دیشه ... دماد ...
... تمنی ... در ... اولیشه

[illegible]

[illegible]

میلاد

فرزنده اعنی عزیزه صالحه
فاطمه خاتون دامت عصمتها
وطول عمرها شب دوشنبه
وقت صبح بیست وهشتم ماه
مبارک ذی الحجه سنه اثنی
وثلثین وسبعمایه

میلاد

فرزنده اعنی عزیزه صالحه
طاهره خاتون دامت
عصمتها وطول عمرها شب
یکشنبه بیست ودوم ماه مبارک
ربیع الاول سنه ثمان وثلثین
وسبعمایه والحمد لله رب العالمین

میلاد فرزند اعنی صالح محمد جعل الله من العلماء [illegible]
روز [illegible] بعد العصر چهارم [illegible]
[illegible] اربعین و [illegible] والحمد لله

٦٤

العين و ... وال لله